

Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بجلسة التداول بالفيديو حول موضوع ”الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين“، التي عقدت يوم الاثنين 14 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد أدلى ببيانات أيضا معالي السيد تشيدومير بوكوفيتش، مساعد وزير العدل في صربيا، وممثلو البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن







المرفق 1

بيان رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي كارمل أغيوس

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

من دواعي سروري مخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى لتقديم التقرير المرحلي السابع عشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وبينما يؤسفني عدم تمكننا مرة أخرى من الاجتماع شخصيا، يشرفني جدا أن ألتقي بالأعضاء اليوم، عشية مناسبة ميمونة بالنسبة للآلية وأيضا بالنسبة للمجلس.

حيث سيصادف يوم الثلاثاء المقبل، 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، مرور 10 سنوات على اتخاذ مجلس الأمن للقرار 1966 (2010)، الذي أنشأ المجلس الآلية بموجبه. ورغم أن الآلية لم تبدأ عملياتها إلا في 1 تموز/يوليه 2012، فيما يتعلق بالمهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفي 1 تموز/يوليه 2013 فيما يتعلق بمهام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن إنشاء الآلية في عام 2010 كان لحظة هامة حقا.

فقد أقر القرار 1966 (2010) بالإسهامات الحيوية التي قدمتها المحكمتان المخصصتان في العدالة الجنائية الدولية والمساءلة وسيادة القانون، وسعى إلى البناء عليها. وشكل رمزا لتصميم المجتمع الدولي على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، وعلى كفالة إتمام عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مما يكفل تعزيز وصون إرثهما الثمين.

وفي ذلك اليوم قبل ما يناهز 10 سنوات اليوم، تكاتف أعضاء مجلس الأمن لهذا السبب لاتخاذ خطوة جريئة بإنشاء نوع جديد من المؤسسات القضائية، التي كانت فريدة من نوعها في غرضها ونطاقها وهيكلها، ومن شأنها المساعدة على سد فجوة الإفلات من العقاب بعد انتهاء عمل المحكمتين المخصصتين. وبينما لم تكن تلك الآلية، الجديدة تماما، أول محكمة لتصريف الأعمال المتبقية، إلا أنها كانت المؤسسة الأولى من نوعها التي عهد إليها بإتمام جملة القضايا الجوهرية لسابقتيها، وضمان تقديم عدد من الهاربين المتبقين إلى العدالة.

وجدير بالذكر أنها كُلفت بتلك المهمة بالاستناد إلى فرعين يقعان في قارتين مختلفتين، على أساس قائمة تضم 25 قاضيا مستقلا يعملون في الغالب من بلدانهم. وقد أنشئت بعد ذلك مؤسسات أخرى تعكس الآلية في بعض الجوانب. غير أن ذلك كان في عام 2010 نهجا جديدا داخل منظومة الأمم المتحدة، وبشكل أعم.

ومن مزايا الآلية بصفة خاصة بلوغها هذه الذكرى السنوية في عام تحتفل فيه الأمم المتحدة نفسُها بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها. إن أحداثا بارزة من هذا القبيل تذكرنا بعلة وجودنا، وتسمح لنا بتقييم التقدم الذي أحرزناه، فضلا عن كمية العمل الإضافي الذي لا يزال يتعين القيام به.

وبذلك فهي تشجعنا على إعادة تأكيد القيم التي توحدنا وتشكل أساس عملنا اليومي، وبالتالي فهي توفر زخما جديدا للجهود المتجددة وللمزيد من التحسينات. إن الآلية، كعادتها، فخورة بأن تشكل جزءا صغيرا من قصة الأمم المتحدة الأكبر، وأن تتمكن من الإسهام في تحقيق أهدافها الأوسع نطاقا. وبهذه المناسبة،

تستعرض الآلية أيضا سجل أدائها، لا سيما في ضوء الاستعراض الإيجابي الذي قام به المجلس هذا العام لما أحرزته الآلية من تقدم، وهو تقدم تُوِّج خلال الفترة المشمولة بالتقرير باتخاذ القرار 2529 (2020).

ولقد قد قطعت الآلية بالتأكيد أشواطا كبيرة على مر السنين، من الأيام الأولى للترتيبات الانتقالية وازدواجية المهام، إلى توجيه عملية إغلاق المحكمتين المخصصتين، وترسيخ وجود الآلية كمؤسسة قائمة بذاتها. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بإدارة عبء عمل كبير، ووطّدنا أفضل الممارسات في مؤسستين مختلفتين. وطوال هذا الوقت، ظللنا مدركين لحتمية السعي المستمر إلى إيجاد سبل أفضل وأكثر تنسيقا وكفاءة للعمل في إطار معايير ولايتنا المحددة. واسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن سعينا إلى التحسين لن يتوقف.

ومن دواعي الارتياح أيضا الاحتفال بعيد ميلاد الآلية العاشر في نهاية عام 2020، وهو العام الذي اختبرنا أكثر من أي عام آخر، وسمح لنا بإظهار تفانينا وقدرتنا على الصمود، وإظهار الجانب الجوهري من طبيعتنا الذي ذكرته سابقا - وهو الابتكار.

وفي الواقع، أقرت الآلية في بداية جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بأنه من الضروري، بوصفها محكمة قانونية ذات مسؤوليات أساسية تجاه المتهمين والمحتجزين والمدانين، فضلا عن الضحايا والشهود، أن يستمر عملها. وفي حين تأثرت الإجراءات داخل المحكمة في البداية، فقد استمر العمل بشأن القضايا على مدار الساعة، وأعدت الآلية لمختلف السيناريوهات المتعلقة بالجائحة التي يمكن أن تحدث. واستجابت بإيجاد حلول ابتكارية تستغل وتوسع السمات المميزة الكامنة في إطارها القانوني، مثل إلمامنا بأساليب العمل عن بعد، والأحكام القانونية التي تسمح بعقد جلسات الاستماع بمشاركة القضاة والأطراف والشهود عن بعد.

وقد مكّن ذلك النهج المرن الآلية من مواصلة عملها واستئناف الإجراءات في المحكمة بسلاسة بعد تخفيف بعض القيود، مما أدى إلى تحقيق عدد من النتائج الهامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشكل تمكن الآلية من التغلب بفعالية على التحديات العديدة التي واجهتها خلال عام 2020، شهادة على نضوجها كمؤسسة، فضلا عن الالتزام الفائق لقضاتها وموظفيها، الذين أشكرهم بصدق.

ويتضمن التقرير المعروض على المجلس أدلة كافية على التقدم المحرز فيما يتعلق بعبء القضايا المعروضة على الآلية، على الرغم من الأزمة الصحية العالمية المستمرة. وتجدر الإشارة إلى أن جلسة الاستئناف في القضية ضد راتكو ملاديتش عقدت في مباني الآلية في لاهاي في أواخر آب/أغسطس، وشارك فيها أربعة من القضاة الخمسة في دائرة الاستئناف عن طريق التداول بالفيديو من بلدانهم. ومنذ ذلك الحين، جرت المداولات القضائية والتحضير للنطق بالحكم على قدم وساق، ومن المتوقع أن ينتهي النظر في القضية في شهر أيار/مايو 2021.

وبعد ذلك بوقت قصير، في أيلول/سبتمبر، استؤنفت الإجراءات في المحكمة في القضية ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، حيث عقدت الدائرة الابتدائية جلسة استماع لآخر خمسة شهود للدفاع عن سيماتوفيتش. واختُتمت جلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة في تشرين الأول/أكتوبر، ومن المتوقع أيضا أن يصدر الحكم في نهاية أيار/مايو 2021، بعد تقديم مذكرات نهائية بشأن المحاكمة، وإجراء المرافعات الختامية.

وفي فرع أروشا، أمكن أخيرا بدء المحاكمة في القضية ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين في 22 تشرين الأول/أكتوبر، بعد تحضيرات مماثلة، وانتهت الآن إفادات شهود الإثبات. وستبدأ مرحلة الدفاع في الجزء الأول من عام 2021، ومن المتوقع أيضا أن يصدر الحكم الابتدائي في أيار/مايو.

وأود أن أنبه المجلس أيضا إلى آخر المستجدات في قضية أخرى. في الأسبوع الماضي، في 8 كانون الأول/ديسمبر، أصدر القاضي الوحيد الذي نظر في قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتار جويتش وفيريكا راديتا قرارا علنيا كرر فيه الطلب السابق إلى صربيا بالامتثال لالتزامها بنقل المتهمين إلى مقر الآلية في لاهاي دون تأخير. وقرر القاضي الوحيد أن يبقي المسألة قيد نظره بغية التأكد من امتثال صربيا لقراره في غضون 90 يوما.

وبالإضافة إلى ذلك النشاط في القضايا القائمة، وقعت أحداث هامة تتعلق بالهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. وبدأت إجراءات جديدة قبل المحاكمة في القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا، الذي نُقل إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر عقب إلقاء القبض عليه في وقت سابق من هذا العام. وقد مثل لأول مرة أمام المحكمة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تم الدفع ببراءته نيابة عنه.

وعلاوة على ذلك، أُغلقت رسمياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير قضية الهارب أوغستين بيزيمانا، عقب تقديم الادعاء طلب في تشرين الأول/أكتوبر بإنهاء الإجراءات استناداً إلى دليل على وفاة المتهم. ولم يبق الآن سوى ستة من الهاربين من المحكمة، ومن المتوقع أن تحاكم الآلية أحدهم. وكما سيستمع المجلس فيما بعد من المدعي العام سيرج براميرتس، فإن البحث عن هؤلاء الأفراد لا يزال يمثل أولوية عليا.

وفي أعقاب تلك التطورات، تستعد الآلية لإنهاء جزء كبير من عبء القضايا المعروضة عليها ولم يبت فيها بعد بحلول نهاية أيار/مايو من العام المقبل. ومع شعور بتكرار المشهد تقريبا أقول أنه، لولا COVID-19، لتمكنت الآلية من الانتهاء من الدعاوى في عام 2020، كما كان متوقعا في كانون الأول/ديسمبر 2019.

ومع ذلك، يجب علينا، بدلا من أن نتمنى شيئا مختلفا، أن نواصل التخفيف من شدة التحديات على أفضل وجه ممكن وأن نعالج بشكل استباقي واقع ظروفنا الراهنة. ويمكنني أن أؤكد أن الآلية مستعدة لما ينتظرها. ويدرك قضاتنا وموظفونا أن الأشهر المقبلة حاسمة وقد حفزتهم الإنجازات التي تحققت في الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن على استعداد لبذل كل الجهود لضمان إنجاز القضايا ذات الصلة بحلول المواعيد المتوقعة، مع إيلاء الاعتبار الكامل لحقوق الأشخاص المتهمين.

وفيما يتعلق بالنقطة السابقة، أود أن أؤكد أن الآلية تواصل بذل قصارى جهدها لضمان سلامة ورفاه جميع الأشخاص الخاضعين لإشرافها، بمن فيهم الأشخاص الموجودون في مرافق الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة هنا في لاهاي وفي أروشا، فضلا عن 50 شخصا مدانا يقضون أحكاما بالسجن في 15 دولة عضوا. وكما يتبين من التقرير المعروض على المجلس، فإن الآلية تأخذ هذه المسؤوليات بجدية بالغة، وحافظت على نظام يتسم بتوخي الحذر الشديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب جائحة كوفيد-19.

وتحت الإشراف الممتاز لرئيس القلم الجديد، السيد أبو بكر تامبادو، فإن التدابير الصارمة المعمول بها في مرافق الاحتجاز لدينا فعالة حتى الآن في حماية الأشخاص المحتجزين لدينا من التعرض للفيروس. وهذه التدابير هي بالطبع تكملة للرعاية الطبية المتاحة بالفعل، وتخضع مرافقنا لعمليات تفتيش من جانب هيئات رصد مستقلة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن للمحتجزين حرية الاستفادة من إجراءات الآلية الشاملة لتقديم الشكاوى فيما يتعلق بالاحتجاز، كما يمكنهم إثارة الشواغل أمام الدائرة التي تنظر في الإجراءات ذات الصلة.

وبشكل منفصل، وبغية ضمان استمرار الوفاء بمسؤوليات الآلية تجاه الأشخاص المدانين على النحو الأمثل، أصدرت ثلاثة أوامر أخرى بشأن التحديثات الخاصة بكوفيد -19 التي أصدرتها دول الإنفاذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان آخرها تمديد فترة الإبلاغ إلى كل شهر من كل 14 يوما، ما لم تقتض الظروف العاجلة غير ذلك، وذلك إدراكا للعبء المحتمل المتمثل في ضرورة تقديم معلومات مستكملة كل أسبوعين في وقت تستخدم فيه الموارد بالفعل إلى حدودها القصوى

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان الآلية الخالص لكل دولة من دول الإنفاذ على استجابتها الواعية للأوامر المتعلقة بالجائحة، فضلا عن تعاونها السخي مع نشاطها الأساسي الذي صدر به تكليف بشكل أعم، ودعمها له. وأود، على وجه الخصوص، أن أشيد ببلجيكا، التي أصبحت دولة الإنفاذ الخامسة عشرة في أيلول/سبتمبر. وتتطلع الآلية إلى أن تتمكن من تبادل المزيد من الأنباء في المستقبل القريب فيما يتعلق بالتطورات الأخرى المتصلة بالإنفاذ.

إن إنفاذ الأحكام ليس سوى مجال واحد استفادت فيه الآلية استفادة كبيرة من التعاون النشط من جانب الدول منذ أن بدأت عملها. ورغم قول ذلك من قبل، لكنه جدير بالتكرار - إن دعم الدول الأعضاء أمر حاسم الأهمية لقدرة الآلية على الاضطلاع بمهامها بفعالية، وسنواصل الاعتماد على مساعدتها القيمة في الأشهر والسنوات المقبلة، ليس فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالإنفاذ فحسب، بل وفي مجالات أخرى واسعة النطاق مثل تعقب الهاربين المتبقين أو تأمين ميزانية معقولة تسمح لنا باختتام أعمالنا. وثمة مسألة أخرى أبرزتها في مناسبات سابقة هي نقل الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم، والذين ما زالوا ينتظرون في منزل آمن في أروشا.

وفي حين أن الآلية ستبذل كل ما في وسعها، فإن هذه المسائل لن تحل إلا بمساعدة مستمرة من الدول الأعضاء بطريقة تعزز أهداف الآلية - وبالتالي أهداف مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، كان اعتقال السلطات الفرنسية لفيليسيان كابوغا مثالاً محفزا لما يمكن أن تحققه الآلية في ظل تعاون الدول وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وجهودها الملتزمة.

وعقب هذا الإنجاز، كانت الآلية أيضاً مسرورة جداً بملاحظة أحكام القرار 2529 (2020) التي حض فيها المجلس جميع الدول على تكثيف تعاونها مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها فيما يتعلق بالهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن الحالة التي طال أمدها للأفراد التسعة في أروشا.

إن الآلية ممتنة جدا لمجلس الأمن، ليس على ذلك الإعراب الأخير عن الدعم فحسب، بل وعلى كل الدعم الذي قدمه منذ أن أنشئت قبل عشر سنوات. وتدرك الآلية أنها تدين بوجودها ذاته لأعضاء المجلس. ومع استمرار دعم الدول الأعضاء وقضاتنا وموظفينا المتفانين المستعدين لمواجهة التحديات المعاصرة، فإن الآلية لديها كل الأسباب التي تجعلها تأمل في أن تحرز تقدما هاما خلال الفترة المقبلة المشمولة بالتقرير وأن تنجح في نهاية المطاف في الوفاء بولايتها.

المرفق 2

بيان المدعي العام للآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، سيرج براميرتس

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكركم، سيدي، على هذه الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة مجلس الأمن عن بعد بشأن أنشطة مكتب المدعي العام للآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. يقدم تقريري الخطي (انظر S/2020/763) تفاصيل عن أنشطتنا وما حققنا من نتائج خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بأولوياتنا الاستراتيجية. وأود اليوم أن أسلط الضوء على بعض المسائل الهامة.

أود في البداية أن أوجه انتباه المجلس إلى الالتزام المستمر من جانب موظفي مكتب المدعي العام، الذين ما زالوا يركزون تركيزا تاما على إنجاز عملنا الهام على الرغم من التعطيل والصـــعوبات الناجمة عن الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا. لقد كانت الأشـــهر التســـعة الماضـــية اختبارا لنا جميعا. ومع ذلك حافظ مكتبي على استمرارية تصريف الأعمال بشكل كامل ويحقق نتائج هامة داخل قاعة المحكمة وخارجها.

كما أود أن أعرب عن تقديري للرئيس أغيوس ورئيس القلم تامبادو. لقد عملنا معاً بشـــكل وثيق في هذا العام، بصـفتنا المسـؤولين الرئيسـيين للآلية، لقيادتها لاجتياز التحديات التي واجهتها. ويمكنني أن أقول من دون تردد إن التعاون بين الهيئات بلغ أعلى مستوياته منذ سنوات.

وفيما يتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاســـتئناف التي ننظر فيها، يســـرني أن أبلغكم بأن الإجراءات داخل المحكمة قد اسـتؤنفت في أواخر آب/أغسـطس بعد خمسـة أشـهر فقط من اضـطرار الآلية للتحول إلى العمل عن بعد بسبب الجائحة. وقدم مكتبي مرافعات الاستئناف الشفوية في قضية ملاديتش، ونحن الآن في انتظار الحكم في تلك القضية.

وفي قضـية تورينابو وآخرين، قدم مكتبي على وجه السرعة الأدلة المستقاة من الشـهود في غضـون سـتة أسـابيع فقط، بما يتفق مع توجيهات القاضـي المنفرد. ونحن نسـتعد الآن للرد على مرافعات الدفاع ومن ثم تقديم مرافعاتنا النهائية. وقد اكتمل تقديم الأدلة في إعادة محاكمة سـتانيشـيتش وسـيماتوفيتش. ويعمل فريق الادعاء بسرعة على إعداد المذاكرات النهائية للمحاكمة وتقديم مرافعاته الشفوية الختامية.

ويسير عملنا بشكل جيد في أحدث قضايانا، قضية كابوغا. وبحلول آب/أغسطس، أي بعد شهرين ونصف الشهر فقط من إلقاء القبض على المتهمين، أنشأنا فريقاً في كيغالي لإعداد القضية للمحاكمة. ونحن بصـدد الاتصـال بالشـهود، ويراجع الفريق الأدلة التي تم جمعها. وتطرح القيود على السفر وغيرها من القيود المتعلقة بالجائحة تحديات نعمل على التغلب عليها.

كما يفي الادعاء بالتزاماته الســـابقة للمحاكمة. وقد جرى المثول الأول لكابوغا أمام المحكمة في 11 تشـــرين الثاني/نوفمبر في لاهاي. ويجري بالفعل تمكين هيئة الدفاع من الاطلاع على الأدلة. وســـنتقدم بطلب للحصـــول على إذن بتعديل لائحة الاتهام في موعد غايته 15 كانون الثاني/يناير وســـنلتزم بالمواعيد النهائية الأخرى التي حددها قاضي الإجراءات التمهيدية.

ويود مكتبي أن يعرب عن امتنانه لحكومة رواندا لتعاونها القوي فيما يتعلق بقضـية كابوغا. وتجري الاستجابة لطلباتنا للمساعدة بسرعة وبشكل كامل وتُتاح لنا إمكانية الوصول السريع إلى الشهود والسجلات الوثائقية. إن للجهود التي تبذلها السـلطات الرواندية أثراً مباشـراً وإيجابياً على الإعداد السـريع لتلك القضية للمحاكمة.

وفيما يتعلق بمكتبي، ما زلنا نركز بقوة على استكمال ما تبقى من الأنشطة القضائية المخصصة في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى صـدور أحكام في ثلاث قضـايا بحلول نهاية أيار/مايو 2021، وهو ما سيمثل خطوات هامة نحو تحقيق أهدافنا.

وفيما يتعلق بالفارين المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، يحوز مكتبي على خيوط أدلة يمكن تتبعها وهو ينفذ استراتيجياتنا، مع التركيز بشكل خاص على بروتايس مبيرانيا، الذي ستحاكمه الآلية عند إلقاء القبض عليه. وخلال السنوات الثلاث الماضية، أكد مكتبي وفاة أوغستين بيزيمانا وحدد مكان اثنين آخرين من الهاربين.

ويعرف المجلس قصة أحدهما – فيليسيان كابوغا. وكما أبلغت أعضاء المجلس في وقت سابق من هذا العام (انظر S/2020/527، المرفق 2)، حدد مكتبي الموقع المحتمل لكابوغا بعد إجراء تحليل مكثف لبيانات الاتصـالات وغيرها من البيانات. وبفضـل التعاون الفعال من جانب السلطات الفرنسية، تم القبض على كابوغا بعد بضعة أشهر فقط في 16 أيار/مايو 2020.

غير أن قصـة الشـخص الآخر – فولجانس كاييشـيما – هي أنه لا يزال طليقاً في أعقاب تقاعس جنوب أفريقيا عن التعاون بشـكل فعال على مدى العامين ونصـف العام الماضـيين. ويدّعي مكتبي أن كاييشيما، مفتش الشرطة المحلي، أدى دوراً هاماً في مذبحة كنيسة نيانغ في 16 نيسان/أبريل 1994. وكان 2 000 من المدنيين التوتسي – من النساء والرجال والأطفال والشيوخ – قد لجأوا إلى الكنيسة في الأيام التي سبقت المذبحة.

وفي البداية، حاصـرت الميليشـيات الكنيسـة وشـنت هجوماً، بما في ذلك بإلقاء قنابل يدوية على المبنى المكتظ. وبينما أُصـيب العديد منهم وقتلوا، فقد قاوم اللاجئون مما أجبر المهاجمين على التراجع. وأحضـر القادة المحليون، بمن فيهم كاييشـيما، جرافة إلى حرم الكنيسـة بعد أن عقدوا العزم على قتل هؤلاء المدنيين الأبرياء. وفي عمل وحشي وتدنيس لا يمكن تصورهما، استُخدمت الجرافة لهدم الكنيسة التي لا يزال اللاجئون بداخلها. وقد لقي أكثر من 1 500 شـخص حتفهم سـحقا. وتمت مطاردة الناجين الذين هربوا وقتلهم.

وهرب كاييشيما من العدالة وظل هارباً لسنوات، ولكن قبل ثلاث سنوات تقريباً حدد مكتبي موقعه أخيراً. وبالاعتماد على السجلات والمصادر، خلص مكتبي في أوائل عام 2018 إلى أن كاييشيما يعيش في كيب تاون. وقد أكدت سلطات جنوب أفريقيا ذلك عبر الإنتربول في آب/أغسطس 2018. وقدّمنا إلى جنوب إفريقيا على الفور طلباً عاجلاً للمساعدة، سعيا لسرعة اعتقاله.

ولذلك، فوجئنا بأن أُبلغنا بعدم إمكانية تسـليم كاييشـيما إلى الآلية نظراً لمنحه صـفة اللاجئ في جنوب أفريقيا. وقد سُـحبت تلك الذريعة بعد أشـهر واسـتُعيض عنها بحجة جديدة مفادها أن جنوب أفريقيا تفتقر إلى أساس قانوني للتعاون مع الآلية.

وبعد 16 شهراً من المفاوضات المكثفة، في كانون الأول/ديسمبر 2019، قدّمت جنوب أفريقيا أخيراً مذكرة التوقيف الصادرة عن الأمم المتحدة للتنفيذ، والتي وافق عليها قاض محلي. غير أنه لم يعد من الممكن بحلول ذلك الوقت العثور على كاييشيما. ومن المهم الإشارة إلى أن لدى مكتبي معلومات موثوقة تفيد بأن كاييشيما كان موجوداً في جنوب أفريقيا حتى شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، قبل أسابيع قليلة فقط من إبلاغ جنوب أفريقيا في مجلس الأمن بأن عملية إلقاء القبض عليه لم تنجح.

ولم نشهد تحسنا يُذكر منذ ذلك الحين. فقبل عام، وبعد فشل الاعتقال، قدم مكتبي طلباً موسعاً للمساعدة، مفصلاً المعلومات التي طلبناها لمواصلة ملاحقة كاييشيما. ولم يلق طلبنا بعد إجابة مرضية.

وقبل شهرين في تشرين الأول/أكتوبر، تم الاتفاق على أن يرسل مكتبي فريقاً تقنياً إلى بريتوريا لتلقي المواد المطلوبة في نهاية المطاف. وعقدت وزارتا الخارجية والعدل عدداً من الاجتماعات المشتركة للفريق مع مسؤولين رسميين، ولكن وزارة الداخلية، المسؤولة عن المعلومات الرئيسية، لم تحضر الاجتماع كما كان مقرراً.

ثم طُلب إلى مكتبي مرة أخرى أن يرسل في الأسبوع الماضي بعثة أخرى للاجتماع بوزارة الداخلية على وجه التحديد وتلقي الوثائق المعلقة. وما فاجأنا مفاجأة كبيرة، في اليوم الأخير من البعثة، هو أن ممثلي وزارة الداخلية أبلغونا بأن ملف اللجوء الخاص بكاييشيما وبصماته غير موجودين. وهذا أمر يصعب فهمه.

وأنا أُفيد بتلك الحقائق لأشرح لماذا لا يزال كاييشيما طليقاً رغم كل جهود مكتبي. ويثير هذا الوضع العديد من التساؤلات. كيف يمكن لجنوب أفريقيا أن ترفض اعتقال كاييشيما قبل عامين ونصف العام استناداً إلى ملف لجوء يُزعم الآن أنه غير موجود؟

ولماذا لم تتخذ السلطات تدابير واضحة بعد إبلاغها بأن هارباً مطلوباً دولياً متهماً بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية موجود في بلدها؟ وعلى الرغم من مذكرة الأمم المتحدة التي تطلب اعتقال كاييشيما فوراً، لم تحتجزه سلطات جنوب أفريقيا مؤقتاً ولم تضعه تحت أي مراقبة لمنع هروبه.

ولكن أهم شيء الآن هو أن نمضي قدماً ونضمن أخيراً اعتقال كاييشيما. ومن ثم، أود أن أقدم هذا الطلب اليوم إلى ممثل جنوب أفريقيا لتمكين الدوائر التنفيذية – ولا سيما الشرطة والمدعين العامين – من العمل معنا مباشرة على أساس يومي وأن توفر لهم حكومة بلده حقاً الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل، فضلاً عن الموارد التي يحتاجون إليها لمساعدتنا.

وأنا على استعداد لزيارة بريتوريا في العام الجديد لمناقشة زيادة التعاون بيننا والاتفاق على استراتيجية مشتركة واضحة وترتيبات تنفيذية. وسيكون من شأن ذلك أيضاً أن يبعث بالرسالة الصحيحة إلى عواصم أخرى.

وقد ذكرت في وقت سابق الجهود التي يبذلها مكتبي للتعاون مع السلطات الزمبابوية، وأعتزم السفر إلى هراري قريبا لإجراء المزيد من المناقشات. ونتوقع أن نرى نهجا أكثر استباقية من جانب فرقة العمل الزمبابوية من أجل تحريك التعاون في الاتجاه الصحيح. وينبغي أن تبدأ التحقيقات الفعالة، في ذلك الصدد، بالاعتراف بأن من المعروف أن أحد الهاربين قد لجأ إلى زمبابوي وأن له صلات عميقة وطويلة الأجل بأشخاص زمبابويين.

وبالمثل، سيتعين علينا أنا وفريقي العودة إلى كمبالا للدخول في مناقشات مفتوحة وصريحة بشأن الخطوات العاجلة اللازمة لمعالجة المسائل التي طال أمدها. فقد أقرت السلطات بأن أحد الهاربين حصل على جواز سفر أوغندي رسمي، غير أن طلباتنا للحصول على سجلات التحقيق والوصول إلى الأشخاص ذوي الاهتمام لم يرد عليها بعد أكثر من عام.

ومكتبي مصمم على حصر الهاربين المتبقين في أسرع وقت ممكن حتى نتمكن أخيرا من إنهاء أنشطتنا. وأعلم أن المجلس يشاطر هذا الهدف ويؤيده تماما. غير أن غياب التعاون الفعال لا يزال يعرقل عملنا ويحول دون إنجاز هذه المهمة المتبقية الحاسمة.

وفي الوقت الذي يعمل فيه مكتبي على حل التحديات التي نواجهها، سيكون الدعم القوي من المجلس أمرا حيويا. وينبغي أن تفهم الدول الأعضاء أنه عندما يطلب مكتبي تعاونها، فإننا نتصرف بموجب السلطة التي منحنا إياها مجلس الأمن. فكلنا مدينون بما لا يقل عن ذلك لضحايا إبادة 1994 الجماعية والناجين.

و الأولوية الاستراتيجية الثالثة لمكتبي هي مساعدة السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمقاضاة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. كما نقدم الدعم للسلطات التي تبحث عن الأشخاص الذين لا يزالون مفقودين نتيجة للنزاعات.

أود الآن أن أُطلع المجلس بإيجاز على ثلاثة تطورات هامة.

أولا، أدى اعتقال فيليسيان كابوغا إلى تجديد الاهتمام بالجهود الوطنية المتواصلة لمحاكمة من يزعم ارتكابهم الإبادة الجماعية. وتبين عمليات الاعتقال التي قامت بها السلطات البلجيكية والهولندية في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر على الترتيب، أن التعاون الدولي أمر أساسي وأن العدالة يمكن أن تتحقق في قاعات المحاكم في جميع أنحاء العالم. ويواصل مكتبي الحث على التعاون الكامل مع عمل المدعي العام لرواندا في سعيه إلى الوصول إلى مئات الهاربين من العدالة الباقين الذين لا يزالون طلقاء.

ثانيا، يواصل مكتبي تعزيز دعمنا المباشر للمدعين العامين الوطنيين في بلدان يوغوسلافيا السابقة. فقد تم، نتيجة لجهودنا، نقل عدد من ملفات القضايا الهامة المعقدة إلى كرواتيا وصربيا. وكذلك سلمنا إلى سلطات الجبل الأسود، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ملفا مطولا يتعلق بأكثر من 15 مشتبها بهم يمكن الآن التحقيق معهم في جرائم خطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي.

إن تلك التطورات تتيح فرصة هامة للدول المعنية لكي تثبت بوضوح التزامها بالمساءلة الكاملة، لا سيما فيما يتعلق بالمشتبه بهم من المستويين الأعلى والمتوسط الذين ظلوا يتمتعون بملاذات آمنة وإفلات من العقاب حتى الآن. وسيواصل مكتبي العمل مباشرة مع نظرائنا لدعم المزيد من التحقيقات والمحاكمات. وسيظل الدعم الدبلوماسي المقدم من الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين أمرا بالغ الأهمية.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أهمية البحث عن المفقودين في يوغوسلافيا السابقة. فمكتبي يواصل العمل عن كثب مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات الوطنية المعنية بالمفقودين. ويمكننا أن نبلغ بأن جهودنا قد أسفرت عن نتائج هامة.

فمن خلال ذلك التعاون بين المنظمات الدولية والوطنية، عثر قبل بضعة أسابيع فقط على مقبرة جماعية جديدة للضحايا من ألبان كوسوفو في كيزفاك، بصربيا، حيث تجري الآن عمليات استخراج الجثث.

وبالمثل، ساهمت المساعدة التي قدمها مكتبي في البوسنة والهرسك في تحديد مواضع أربعة مواقع جديدة لمقابر خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا تزال 10 000 أسرة تنتظر معرفة مصير ذويها بعد أكثر من عقدين من انتهاء النزاعات. فحصر جميع المفقودين ضرورة إنسانية.

وفي الختام، يسر مكتبي أن يستأنف الآن سير الإجراءات في قاعة المحكمة، ويهنئ جميع موظفي الآلية على جعل ذلك ممكنا على الرغم من جائحة كوفيد-19. إننا نبذل كل الجهود من أجل إنجاز عملنا على وجه السرعة ونتطلع إلى إصدار ثلاثة أحكام في النصف الأول من العام المقبل.

ولا يزال البحث عن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم يشكل أولوية حاسمة. ويعرب مكتبي عن امتنانه للدعم القوي الذي يتلقاه من بعض الدول الأعضاء، ولكننا نشعر بقلق عميق لأن عدم تعاون الآخرين يعوق جهودنا إلى حد كبير. ولكي يكتمل هذا العمل بنجاح، من الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن برسالة لا لبس فيها مفادها أن على الدول الأعضاء أن تعالج المسألة باعتبارها أولوية عاجلة وأن تتعاون تعاونا كاملا مع مكتبي.

إننا ممتنون لدعم المجلس المستمر في كل جهودنا.

المرفق 3

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، فيليب كريدلكا

[الأصل: بالفرنسية]

أشكر القاضي كارمل أغيوس والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما الخطيين وإحاطتيهما المستنيرتين.

أود أن أتطرق اليوم إلى ثلاث نقاط – الجهود التي تبذلها الآلية للاضطلاع بولايتها الهامة في ظل البيئة الصعبة الناجمة عن الأزمة الصحية؛ والتعاون الضروري بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والآلية؛ وأهمية واجبنا في تذكر الأجيال القادمة.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشدد على أن بلجيكا تظل ملتزمة جدا بولاية الآلية، إذ تواصل دعمها الكامل لعملها. وقد أعطى مثول فيليسيان كابوغا لأول مرة في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد اعتقاله في أيار/مايو، الأمل للناجين وأقارب ضحايا الإبادة الجماعية في رواندا، الذين يواصلون المطالبة بتحقيق العدالة. ولذلك، فإنني أرحب بإنشاء فريق تحقيق داخل مكتب المدعي العام لضمان اتخاذ الخطوات الإجرائية اللازمة قبل المحاكمة على وجه السرعة. فما زالت الآلية التي أنشأها مجلس الأمن قبل 10 سنوات تضطلع بدور أساسي في عملية المصالحة بين القبائل والطوائف، سواء في رواندا أو في البلدان التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة.

ويرحب بلدي في ذلك السياق بالتدابير التي اتخذتها الآلية، بالقدر الممكن، لمواصلة العمليات الفعالة والكفؤة على الرغم من القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا. ونرحب بكون أنه قد أمكن استئناف جلسات الاستماع في مختلف القضايا في آب/أغسطس بفضل استخدام تقنية التداول بالفيديو والغرف المزودة بالمعدات المناسبة. فمن خلال تلك الجهود، تفي الآلية بالأولوية المتمثلة في استكمال الإجراءات القضائية الجارية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، مع مراعاة الضمانات الإجرائية والحقوق الأساسية للأشخاص الذين يقعون تحت إشرافها.

وتتعلق نقطتي الثانية بالتنفيذ الفعال لولاية الآلية، التي تعتمد على التعاون الجيد مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الروح وافقت بلجيكا مؤخرا على تنفيذ الحكم الصادر بحق أحد المدانين.

وفي حين أن التعاون الذي تقدمه الدول إلى الآلية لا يزال مرضيا بشكل عام، إلا أنه لا تزال هناك استثناءات. وهذه الاستثناءات غير مقبولة لأنها لا تمتثل للالتزامات الدولية، مثل تنفيذ مذكرات التوقيف، أولا وقبل كل شيء. لذلك، وعقب حكم دائرة الاستئناف المؤرخ 24 شباط/فبراير في قضية ازدراء المحكمة، المدعي العام ضد يوفو أوستوييتش وفيريكا راديتا، تدعو بلجيكا صربيا إلى بذل كل جهد ممكن لضمان إلقاء القبض على المتهمين واحتجازهما ونقلهما إلى الآلية بدون تأخير.

وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن تظل طلبات المساعدة التي قدمها مكتب المدعي العام بشأن الهاربين الستة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدون رد. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الفقرة 3 من القرار 2529 (2020)، الذي اتخذ في حزيران/يونيه، والتي لا تزال تحث

”جميع الدول، ولا سيما الدول التي يشتبه في أن يكون الهاربون من العدالة طلقاء فيها، على أن تكثف تعاونها مع الآلية وأن تمدها بكل ما يلزم من مساعدة“.

وتؤيد بلجيكا دعوة المدعي العام التي وجهها إلى جنوب أفريقيا للرد بشكل حاسم ومن دون تأخير على طلبات المساعدة الموجهة إليها. كما ندعو الدول الأخرى المعنية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة حتى يتسنى القبض على الهاربين ونقلهم بسرعة إلى الآلية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى الحالة في بلدان يوغوسلافيا السابقة. على الرغم من أننا نرحب بالتقدم المحرز، فإنه لا يزال غير كاف ويتفاوت تفاوتا كبيرا من بلد إلى آخر. وظل التعاون القضائي الإقليمي هامشياً لسنوات. وعلاوة على ذلك، يستمر إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب، على نحو لا يتعارض فحسب مع قيم ومبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل وينال من ذكرى مئات الآلاف من ضحايا حروب البلقان. يجب أن تتوقف هذه الممارسات. وعلاوة على ذلك، يجب، من أجل الأجيال المقبلة، توخي الحرص في الحفاظ على الحقيقة بشأن أخطر الجرائم التي ارتكبت، وذلك لمنع تكرارها.

المرفق 4

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

تتقدم الصين بالشكر للرئيس أغيوس، والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما بشأن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الآونة الأخيرة.

وفي ظل قيادة الرئيس أغيوس، بذل موظفو الآلية كل جهد ممكن للتغلب على آثار مرض فيروس كورونا. ومنذ آب/أغسطس، استؤنفت الإجراءات القضائية في المحكمة، وجرى الاضطلاع بالأنشطة القضائية بشكل جيد. وتثني الصين على الآلية لما تبذله من جهود.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الآلية رسميا إجراءات محاكمة تمهيدية للسيد كابوغا، أحد المشتبه فيهم الرئيسيين في الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا في عام 1994. وهذا يدل على تصميم الآلية على مكافحة الإفلات من العقاب، وجهودها الرامية إلى المضي قدما بالإجراءات من دون تأخير. وتثني الصين على الجهود التي تبذلها جميع الأطراف، ولا سيما جهود مكتب المدعي العام.

وعملا بقرارات مجلس الأمن، فإن الآلية هيكل مصغر ومؤقت وفعال، سيتقلص حجمه ووظيفته بمرور الوقت. ونأمل أن تواصل الآلية الاضطلاع بعملها وفقا لقرارات المجلس، ولا سيما من أجل النهوض بجميع القضايا التي لم يتم البت فيها والانتهاء منها على أساس الجداول الزمنية المتوقعة التي وردت في التقرير المرحلي. وبذلك، من المهم للآلية تخصيص موارد معقولة للميزانية لضمان أولوية الأنشطة القضائية.

وتأمل الصين أن تواصل الآلية، في المستقبل، تحسين عملها بتنفيذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. ونأمل أيضا أن تعمل الآلية مع البلدان المعنية على تسوية مسألة نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم أو المفرج عنهم.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشكر فييت نام، رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع للمجلس، ومكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة على جهودهما في تنسيق عمل المجلس والآلية.

المرفق 5

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إننا نشكر القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما المستنيرتين والمفصلتين.

ويجب أن نهنئ الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس وفريقيهما بأكملهما على جهودهما لضمان استمرارية عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، خلال هذه الأوقات العصيبة للغاية. وكانت قدرتهم على الصمود بالغة الأهمية ومتميزة، كما يتضح من الإحاطتين.

كما نرحب برئيس القلم تامبادو ونهنئه على تعيينه. ونحن على ثقة من أن الأمين العام قد اختار موظفا محترفا ممتازا ستكون إسهاماته ذات قيمة كبيرة لعمل الآلية.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بالتقدم الكبير المحرز في الأنشطة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في قضايا المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، والمدعي العام ضد ستانيشيتش وسيماتوفيتش، والمدعي العام ضد فيليسيان كابوغا والمدعي العام ضد أوغستين بيزيمانا. ونحث الآلية على مواصلة عملها للوفاء بالمواعيد النهائية للفصل في تلك القضايا. وينبغي ألا يتأخر أكثر من ذلك، تحقيق العدالة لضحايا القضايا التي تنظر فيها الآلية.

وتقوم السياسة الخارجية للجمهورية الدومينيكية على مبادئ أساسية تعطي الأولوية لحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الأسف عدم حل مسألة نقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم. وندعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الآلية، والتوصل إلى أفضل حل للحالة.

وفي نفس الصدد، وبعد الاستماع إلى المدعي العام براميرتس، فإننا نؤكد أهمية التعاون. ويجب علينا، كأعضاء في الأمم المتحدة، وبصفة خاصة كأعضاء في مجلس الأمن، أن نضع في اعتبارنا ونحترم التزامنا بالتعاون مع الآلية حتى تتمكن من الوفاء بالولايات التي أناطها بها المجلس.

إن الجرائم البشعة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا لا تزال تؤثر في نفسيات الناجين وأسرهم فحسب، بل وفي كل من يعرف ما حدث هناك. إن استكمال عمل المحكمتين اللتين حققتا العدالة لآلاف الضحايا أمر بالغ الأهمية لإثبات التزام المجلس بمكافحة الإفلات من العقاب.

وبما أن جلسة اليوم ستكون الأخيرة بالنسبة للجمهورية الدومينيكية مع القاضي أغيوس والمدعي العام براميرتس، أود أن أتمنى لهما كل التوفيق في التمديد الأخير لولايتيهما. ونحض أعضاء المجلس الآخرين، وكذلك الأعضاء الجدد، على تعزيز التعاون بين الآلية والدول – وكلها متحد لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إقامة العدل.

المرفق 6

بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام سيرج براميرتس على تقريريهما المفصلين المقدمين إلى مجلس الأمن وعلى إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات اليوم.

وتشيد إستونيا بعمل الآلية، وترحب باستمرار ولايتها التي أنشأها المجلس قبل 10 سنوات بوصفها هيكلا مصغرا ومؤقتا وفعالا. ونرحب بإعادة تعيين السيد سيرج براميرتس مدعياً عاما للمحكمة، وكذلك بإعادة تعيين 25 قاضياً والقاضي كارمل أغيوس رئيساً للآلية، إلى جانب تعيين أبو بكر تامبادو في منصب رئيس القلم.

وتلاحظ إستونيا مع التقدير استمرار الأنشطة القضائية للآلية والتقدم الكبير المحرز، على الرغم من الظروف الاستثنائية الراهنة، بغية المضي قدما في إنجاز عبء القضايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في لاهاي وأروشا على حد سواء، مع التقليل إلى أدنى حد من إمكانية تعرض الأفراد وغيرهم من الأفراد لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونلاحظ أن الإجراءات القضائية التي أُجلت بسبب القيود الناجمة عن كوفيد-19 استؤنفت في قضايا المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، والمدعي العام ضد ستانيشيتش وسيماتوفيتش والمدعي العام ضد تورينوابو وآخرون. ونلاحظ أيضا نقل فيليسيان كابوغا إلى عهدة الآلية وما أعقب ذلك من بدء الإجراءات الجديدة السابقة للمحاكمة في قضيته.

وتود إستونيا أن تثني على رئيس الآلية للخطوات التي اتخذتها لضمان مسؤوليتها الإشرافية فيما يتعلق بالمحتجزين، بما في ذلك اشتراط تقديم معلومات مستكملة منتظمة من الدول المسؤولة عن إنفاذ القانون بشأن الأشخاص المدانين ومرافق الاحتجاز في أروشا ولاهاي.

ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مكتب المدعي العام للآلية لبناء قدرات الهيئات القضائية الوطنية على محاكمة جرائم الحرب وتعاونه المستمر مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عملا بمذكرة التفاهم. ونرحب أيضا ببدء العمل بقاعدة بيانات جديدة للمحكمة تضم جميع الوثائق القضائية العامة المتصلة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، ونقدر أنها قد أتيحت بعدة لغات.

فالعدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب تعتمد على الجهود الجماعية. وبينما ترحب إستونيا باعتقال فيليسيان كابوغا في أيار/مايو من هذا العام، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء التحديات التي لا يزال مكتب المدعي العام للآلية يواجهها فيما يتعلق بالتعاون مع السلطات الوطنية في إلقاء القبض على الهاربين المتبقين. ويرتهن نجاح الآلية على تعاون الدول الأعضاء التي تتحمل تلك المسؤولية في نهاية المطاف ويقع على عاتقها التزام قانوني بالتعاون الكامل مع الآلية في جهودها الرامية إلى تعقب الهاربين وإلقاء القبض عليهم.

ولذلك، تحث إستونيا بقوة الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي يشتبه في أن الهاربين طلقاء فيها، على تكثيف تعاونها مع الآلية وعلى إلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم.

المرفق 7

بيان المستشار القانوني لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ديارا ديم لابيل

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وإحاطتيهما. ونرحب بإعادة تعيينهما بموجب القرار 2529 (2020)، الذي يجدد ولاية الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية لمدة سنتين. ونرحب أيضا بتعيين السيد أبو بكر تامبادو في منصب رئيس القلم. ونؤكد لهم دعم فرنسا الكامل لجهودهم الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ولكي تضطلع الآلية بجميع أنشطتها في قارتين، يجب أن تتوفر لها الموارد المالية الكافية. وبمساهمة فرنسا بأكثر من 4 ملايين دولار سنويا، فإنها تقوم بدورها بنشاط. وفي المقابل، يتعين على الآلية أن تواصل الجهود المتضافرة التي يبذلها الفرعان في لاهاي وأروشا.

وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالأزمة الصحية. غير أن الإجراءات القانونية المعلقة قد تواصلت، بالنظر إلى أن ثلاثة أحكام هامة – في قضايا المدعي العام ضد ستانيشيتش وسيماتوفيتش، والمدعي العام ضد تورينوابو وآخرون، والمدعي العام ضد راتكو ملاديتش – يمكن أن تصدر في وقت مبكر هو نهاية النصف الأول من عام 2021. ونرحب بقدرة الآلية الثلاثة وموظفيها على التكيف من أجل ضمان استمرارية واتساق أنشطتها.

ومن المتوقع أيضا أن تبدأ المحاكمة في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا في العام المقبل. وبعد إلقاء القبض عليه في فرنسا – نتيجة تعاون دولي وثيق – ستكون تلك المحاكمة لحظة هامة أخرى للضحايا والمصالحة الوطنية في رواندا والعدالة الجنائية الدولية. وقد أحطنا علما بمثول السيد كابوغا لأول مرة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر في لاهاي، حيث أحيل المتهم مؤقتا إلى حين صدور قرار قضائي جديد. وتبقى أولويتنا هي ضمان تحقيق العدالة في أقرب وقت ممكن. ونعلم أن فريق المدعي العام الذي يوجد مقره في كيغالي قد حشد كامل جهوده للمضي قدما بالإجراءات القضائية.

وبعد تأكيد وفاة السيد أوغسطين بيزيمانا، من الأهمية بمكان أن يمثل أمام المحاكم المتهمون الستة الذين ما زالوا طلقاء. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الدول مرة أخرى على التعاون الكامل مع الآلية، وفقا لالتزاماتها الدولية. ونأسف لأن بعض الشركاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك، على الرغم من الطعون العديدة التي قدمها المدعي العام والعديد من الدول الأعضاء في المجلس.

وفيما يتعلق بالقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، تؤكد فرنسا من جديد تعبئة كامل جهودها من أجل إنهاء قضية المدعي العام ضد لوران بوسيباروتا في غضون إطار زمني معقول. ويبقى هدفنا على وجه التحديد هو ضمان ألا يفلت من العقاب مرتكب أي جريمة من جرائم الإبادة الجماعية، وهو ما أدى بشكل ملحوظ إلى تعزيز الموارد القضائية المخصصة لمحاكمة المشتركين في الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا المقيمين في فرنسا. وقد سمح إنشاء النيابة العامة الوطنية لمكافحة الإرهاب في 1 يوليو 2019، باعتبارها مكتبا متخصصا للمدعي العام يتضمن مسؤولية مكافحة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بتخصيص وظيفتين إضافيتين للمدعي العام.

وأخيرا، لا يمكن أن تتم المصـــالحة الدائمة دون الاعتراف بالجرائم والمســـؤوليات. ونعتبر إنكار الجرائم وتمجيد المســـؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب ممن أدانتهم المحاكم الجنائية الدولية بعد إجراءات نزيهة ومستقلة أمرا غير مقبول. وفي عام إحياء ذكرى الأحداث الرهيبة المتصلة بالنزاعات التي وقعت في التســـعينات في غرب البلقان، نجدد دعوتنا جميع المســـؤولين عن ذلك إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات تنكر الجرائم المرتكبة.

المرفق 8

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

وستواصل ألمانيا دعم الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، سياسيا وماليا. ونرى أن من الضروري بالنسبة لإرث المؤسسة أن تنجز المحكمة أنشطتها بصورة جيدة وبوسائل كافية، كما حدث حتى الآن.

ونثني على المحكمة على الطريقة التي تضمي بها قدما في عملها هذا العام. وعلى وجه الخصوص، يسرنا أن نرى أن الآلية بمقدورها، من خلال وسائل مبتكرة، بدء واستئناف واختتام جلسات الاستماع في المحكمة التي كانت قد أُجِّلت في السابق بسبب جائحة فيروس كورونا. وفي ضوء التحديات المختلفة التي تفرضها الجائحة، نقدر أيضا الجهود التي تبذلها الآلية لضمان صحة من هم في عهدتها.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء إنكار الإبادة الجماعية في الحالات التي تخضع للولاية القضائية للآلية. فالتاريخ ينبغي أن يحرف ليتناسب مع الخطاب السياسي السائد اليوم. إن الفهم المشترك للحقائق التاريخية أمر أساسي لتحقيق المصالحة التي تمس الحاجة إليها ولتحسين علاقات الجوار. ونحث القادة السياسيين على العمل بنشاط على تعزيز المصالحة وضمان المساءلة عن جرائم الحرب.

ونود أن نسلط الضوء مرة أخرى على الإسهام الحاسم الذي تقدمه الآلية في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب. ونُجدد تهنئتنا لمكتب المدعي العام على عمله الاستثنائي فيما يتعلق باعتقال فيليسيان كابوغا. فاعتقال كابوغا مثال بارز على ما يمكن تحقيقه عندما تعمل الدول الأعضاء والآلية معا. وللأسف، فإن التعاون مع الآلية ليس كما ينبغي له أن يكون في بعض الحالات الملموسة.

ونود أن نهنئ الرئيس أغيوس على الجهود المبذولة للتقليل من التأخيرات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وبفضل تلك الجهود، يبدو أن القضايا المتبقية التي نشأت عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تمضي على الطريق الصحيح. ولزيادة تقليل حالات التأخير إلى الحد الأدنى، ندعو جميع الدول المعنية إلى الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات المساعدة التي يصدرها مكتب المدعي العام.

ونشعر بخيبة أمل كبيرة إذ سمعنا أن صربيا قررت عدم تنفيذ أمري القبض على جوفيكا ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش. وهما متهمان بارتكاب جرائم خطيرة للغاية. ونحث صربيا على تنفيذ قرار محكمة الاستئناف وتسليم كلا الرجلين إلى الولاية القضائية للآلية. فالعدالة في ما يتعلق بجرائم الحرب يجب أن تتحقق – وسوف تتحقق. وهذا الأمر أيضاً يكتسي أهمية كبيرة إن أرادت دولة ما أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي.

وفي عام 2020، أحيينا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا – وهي تذكرة صارخة بالدور الأساسي للآلية. وعلى الرغم من العمل البناء الذي تقوم به تلك الآلية، لا تزال مسألة جرائم الحرب جرحا مفتوحا في غرب البلقان. ونلاحظ بقلق بالغ تصاعدا في الخطب الملتهبة والنزعة التحريفية للتاريخ فيما يتعلق بجرائم الحرب ومرتكبيها في المنطقة.

وقد نوهت في وقت سابق أيضا إلى أن هناك في جمهورية صربسكا عنبر جامعي يحمل اسم رادوفان كاراديتش، الأمر الذي لم يشجبه أحد هنا. وأود أن أحث ممثل صربيا على معالجة هذا الأمر والسير

على خطى الرئيس فوسيتش، الذي ذهب إلى سريبرينيتسا بالفعل وقام بتأبين جميع الضحايا. وسيكون أمرا جيدا أيضا أن نسمع إدانة لحقيقة انتعاش ذكرى كاراديتش في جمهورية صربسكا.

وفي جلسات سابقة، استمعنا إلى ممثل صربيا يشكو من أن راتكو ملاديتش في حالة صحية غير جيدة. وتقصينا الأمر ولم نسمع أي شيء من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. والسيد ملاديتش بصحة جيدة جدا. وما يقلقنا أكثر هو الثمانية آلاف من الموتى في سريبرينيتسا وأسرهم. وهذا ما ينبغي أن يشغلنا.

أما عن عمل الآلية فيما يتعلق برواندا، فقد أكد قرار مجلس الأمن 2529 (2020) أهمية إيجاد حل لإعادة توطين الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم وأطلق سراحهم والمقيمين حاليا في أروشا، وهم لا يستطيعون العودة إلى الوطن أو يخشون العودة إليه. ويشجعنا أن نسمع أن الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية قد تعززت وأن ثمة استراتيجية تُعد لذلك. وألمانيا تحث جميع الدول التي طالبها المدعي العام بتنفيذ الطلبات المقدمة من الآلية للمساعدة في توقيف الفارين الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال. وكأعضاء في هذا المجلس، فإننا نتحمل مسؤولية خاصة أيضا.

وليس من الواجب القانوني فحسب، بل هو التزام أخلاقي أيضا، أن يتم محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم المروعة. وأطلب من ممثل جنوب أفريقيا الإبلاغ عن مجريات هذه الجلسة في بلده لضمان أن تبذل جميع المؤسسات، بما فيها وزارة الداخلية، كل جهد ممكن، لكي لا يغادر المدعي العام سيرج براميرتس جنوب أفريقيا، عندما يزورها في الشهر القادم، خالي الوفاض.

المرفق 9

بيان السكرتير الأول لبعثة إندونيسيا لدي الأمم المتحدة، إيس ويدياستوتي

أود أن أشكر القاضي كارمل أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريرهما وكذلك على إحاطتيهما اليوم. وعلى الرغم من تحديات جائحة فيروس كورونا، فقد اطمأن وفدي مجددا إلى التزامهما وجهودهما للتكيف وكفالة استمرارهما في تنفيذ ولايتيهما. وسأركز في بياني اليوم على ثلاث مسائل. أولا، سأتناول الجانب التشغيلي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ويسرنا أن نحيط علما بالجهود المتواصلة للآلية بقيادة القاضي أغيوس لزيادة تعزيز كفاءة وفعالية وشفافية عملياتها. ومن الأهمية بمكان أن تواصل الآلية إحراز تقدم وفقا لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية والقرار 2529 لعام 2020. ومما يشجعنا أيضا الجهود التي تبذلها الآلية خلال هذه الأوقات العصيبة لاستئناف عملها، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة التي تجريها المحكمة ومسؤوليتها عن الإشراف على المتهمين والمحتجزين والمدانين.

ثانيا، سأتناول التقدم المحرز في أنشطة الآلية. وإندونيسيا تقدر ما حققته الآلية من تقدم بفضل تفاني رئيسها وقضاتها ومدعيها العام وجميع الموظفين في الاضطلاع بمهامها الأساسية المتبقية، مع تخفيف أثر الجائحة في نفس الوقت. ويسرنا أن نحيط علما بأن الآلية تمكنت من استئناف نشاطها القضائي الأساسي في لاهاي وكذلك في فرع أروشا، الذي كان قد تأجل بسبب الجائحة. ونتطلع إلى مزيد من إنجازاتها، رغم هذه الأوقات الصعبة والتي لم يسبق لها مثيل. وهذه الجائحة لن تعوق الآلية عن أولويتها في إنجاز ولايتها بطريقة مناسبة وفعالة.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة، والتي تتعلق بتعاون الدول. ونُذكر بأن الدول مُطالبة بالتعاون مع الآلية، بما في ذلك الامتثال للأوامر وطلبات المساعدة فيما يتصل بالقضايا المعروضة عليها. ونحيط علما بالجهود الجارية التي يبذلها المدعي العام لتحديد مكان وتوقيف الهاربين الستة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، والذين ما زالوا طلقاء. ولذلك، نود أن ندعو الدول المعنية إلى تكثيف التعاون مع الآلية وتقديم المساعدة لها، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واعتقال فيليسيان كابوغا هو قصة نجاح للتعاون بين الآلية والدول الأعضاء ينبغي أن تتكرر. يجب أن نتأكد من أنه ما من أحد يمكن أن يفلت من العدالة، وفي الوقت نفسه سيتم إنصاف الضحايا والناجين.

وبما أن هذه هي مداخلتنا الأخيرة بشأن هذا الملف، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفدنا للأمين العام المساعد للشؤون القانونية وفريقه على تعاونهم وعملهم الممتاز. كما نعرب عن أطيب تمنياتنا لرئيس الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالمحكمتين الدوليتين، السفير دينه كوي دانغ، وفريقه الذي يعمل بجد، في توجيه الفريق للمضي قدما.

وأود أن أؤكد مجددا التزام إندونيسيا بتعزيز سيادة القانون والعدالة من خلال دعم عمل الآلية بغية وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة.

المرفق 10

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالفرنسية]

اسمحوا لي أولا أن أهنئ القاضي كارمل أغيوس والسيد سيرج براميرتس، رئيس ومدعي عام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية، أي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقديم تقريرهما نصف السنوي المفصل.

ولا بد من القول إن إنشاء الآلية، بالإضافة إلى كونه يعبّر عن إرادة المجتمع الدولي في مواصلة عمل المحكمتين المخصصتين للنهوض بالعدالة الجنائية الدولية، يستجيب دون شك للحاجة إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أكد مجلس الأمن من جديد، باتخاذه القرار 2529 (2020) في حزيران/يونيه، عزمه على مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة وضرورة تقديم جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمتان الجنائيتان الدوليتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة لوائح اتهامهم إلى العدالة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تقدم دعمها الكامل لهذا الالتزام من خلال التعاون الجيد مع الآلية، وفقاً للمبادئ التي استُرشد بها في إنشائها.

ونرحب كذلك بتجديد الأمين العام ولاية رئيس الآلية، وتعيين رئيس جديد للقلم، وإعادة تعيين المدعي العام، عن طريق القرار 2529 (2020)، وذلك كله لمدة سنتين. ونود أيضاً أن نعرب عن تأييدنا للإجراءات التي اتخذها الرئيس وغيره من كبار المسؤولين للتخفيف من أثر جائحة فيروس كورونا على موظفي الآلية وعملها. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدي عن امتنانه للقضاة على تفانيهم في أداء واجباتهم ومواصلة إجراءات المحاكمة دون تردد على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا.

ويشجع وفد بلدي أيضاً الآلية على مواصلة الاضطلاع بجميع مسؤولياتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان للأشخاص المحتجزين تحت رعايتها.

ونثني على الآلية لما أحرزته من تقدم، بما في ذلك ما أحرزته من تقدم في تعديل تدابير الحماية ورصد إنفاذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود، والبحث عن بقية الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، والمساعدة المقدمة إلى السلطات القضائية الوطنية، فضلاً عن تدابير الإدارة الداخلية للآلية.

وفي الختام، نكرر الإعراب عن تقديرنا لجميع موظفي مكتب خدمات الرقابة الداخلية ونشجعهم على اتخاذ خطوات لتنفيذ توصيات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، على النحو المبين في القرار 2529 (2020).

المرفق 11

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

[الأصل: بالروسية]

في البداية، أود أن أرحب برئيس المحكمة أغيوس والمدعي العام براميرتس. لقد درسنا تقاريرهما بتمعن؛ بيد أننا نود اليوم أن نتناول المسائل التي لم تتطرق إليها التقارير أكثر من المسائل التي تطرقت إليها.

لم يتغير وضع إقليم كوسوفو منذ اتخاذ القرار 1244 (1999)؛ لكن التقارير لا تذكر هذه الحقيقة عند الإشارة إلى كوسوفو. ولذلك نطلب إضافة هذه الإشارة وإصدار تصويب رسمي للتقارير.

أما بعد، فقد أشار مجلس الأمن في القرار 2529 (2020) إلى ضرورة احترام حقوق الأشخاص المحتجزين، بما في ذلك الحق في الرعاية الطبية. ومع ذلك، لم يُعلمنا التقرير بكيفية تنفيذ تلك الحقوق.

إن صحة الجنرال راتكو ملاديتش تثير قلقاً خاصاً. وقد علمنا من تقارير وسائط الإعلام والبيانات التي أدلى بها الممثلون الصرب أن محامي الدفاع عن ملاديتش وأفراد أسرته يكافحون بكل معنى الكلمة للحفاظ على حياته. وترفض قيادة الآلية وقضاتها جميع التماساتهم، زاعمين أنها لا تدخل في مصلحة العدالة، وهو ما يعوق الوصول إلى السجلات الطبية ويتجاهل الاستنتاجات الطبية التي يقدمها أطباء مستقلون. وفي الوقت نفسه، لا تتاح لراتكو ملاديتش نفسه فرصة إعمال حقه في استشارة طبيب من اختياره بموجب القاعدة 48 من قواعد الاحتجاز.

وهذه ليست مسألة تتعلق بصحة المتهم في الحجز فحسب. بل إن السؤال هو: إلى متى يمكن لمجلس الأمن أن يغض الطرف عن استخدام أساليب المعاملة اللاإنسانية من جانب إحدى هيئاته الفرعية؟ هل الهدف هو إصدار حكم إدانة نهائي ضد صربي آخر بكل الوسائل الممكنة، بغض النظر عن معايير حقوق الإنسان والاعتبارات الإنسانية؟

وللأسف، فإن جميع الأحكام تقريباً التي صدرت عن سلف الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – وبل وكذلك الأحكام الصادرة عن الآلية نفسها، كانت محددة سلفاً. دعونا نحافظ على الأقل على ذرة من الكرامة ولا ننتهك حقوق المحتجزين. وما زلنا نسمع تأكيدات بأن السيد ملاديتش قد حصل على كل ما يلزم من عناية طبية ورعاية صحية وأن من المفترض أنه قادر على المثول أمام المحكمة. فإذا كان الأمر كذلك، فما هي المشكلة في خضوعه لفحص طبي مستقل قبل تحديد مواعيد جلسات المحكمة؟

لقد دأبت روسيا على الدعوة إلى التعجيل بالإجراءات القانونية، ولكن ليس بأي ثمن. وفي هذا السياق، قدم القاضي نيامبي رأياً مخالفاً بالغ الدلالة بشأن قرار دائرة الاستئناف المؤرخ 14 آب/أغسطس. فقد قال القاضي نيامبي:

”ولذلك أرى ضرورة إلغاء الموعد المحدد لجلسة الاستئناف، وإرجاء النظر في القضية بحيث يمكن لفريق دولي من الأطباء الخبراء المتمرسين أن يأتي إلى لاهاي لفحص السيد ملاديتش في منشأة طبية في الوقت والطريقة اللازمين للتوصل إلى استنتاج مهني فيما يتعلق بحالته الطبية والعقلية حتى أتمكن من إعداد تقرير والمشاركة في جلسة للتحقق من الكفاءة لتحديد قدرته على

المشـــــاركة بصـــــورة مجدية في الإجراءات القانونية الأخرى، وتقديم تقييم لحالته الطبية والعقلية لأغراض تحديد لياقته البدنية وقدرته على حضور الإجراءات القانونية“.

لذا نحث قيادة الآلية بقوة على أن تتيح للسـيد ملاديتش إمكانية الوصـول إلى أطباء مسـتقلين من اختياره لإجراء فحص واختبار طبي كامل، بما في ذلك تقييم ما إذا كان يحتفظ بوظائفه الإدراكية.

إن لسلف الآلية، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سمعة سيئة جدا عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الصرب المتهمين والمحتجزين ودعم الحالة الصحية لهم، الذين توفي 12 منهم إما أثناء محاكماتهم أو أثناء قضـــاء مدة عقوبتهم. ونأمل ألا ترث الآلية الممارســـات القاســـية التي تتبعها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

المرفق 12

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برينس

أشـكر القاضـي أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصـريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما الشـاملتين. ونهنئ القاضـي أغيوس والمدعي العام براميرتس على إعادة تعيينهما. كما نهنئ السيد أبو بكر تامبادو على تعيينه رئيساً جديداً لقلم الآلية.

وإذ نقترب من الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار 1966 (2010) الذي أنشأ الآلية، تؤكد سانت فنسـنت وجزر غرينادين من جديد دعمها الثابت لتلك الركيزة الهامة للنظام الدولي للعدالة الجنائية. ولا يمكن نفي الدور الحاسـم الذي تواصـل الآلية القيام به في مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم فظيعة جماعية وإسـهامها في المصـالحة. كما طورت الآلية إلى حد كبير الاجتهادات القضـائية وتواصـل عملها الفعال والكفؤ في جوانب عملية أخرى، مثل دعم الشـهود وحمايتهم وتقديم المسـاعدة المتعددة الجوانب إلى الدول الأعضاء.

وما زلنا نشيد بالتزام الآلية بالحفاظ على استمرارية العمليات، مع ضمان صحة وسلامة الموظفين والشهود والأشخاص المحتجزين على الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. ويسرنا أن نلاحظ أن الإجراءات في قاعة المحكمة قد اسـتؤنفت، مع تنفيذ ترتيبات خاصـة، ونثني على اسـتخدام الآلية للعمليات الإلكترونية في أساليب عملها المعدلة.

ويتوقف نجاح الآلية إلى حد كبير على تعاون الدول الأعضـاء الكامل، الذي من دونه لا يمكن للآلية أن تحقق رؤية مجلس الأمن بأن تكون هيكلا صـغيرا ومؤقتا وفعالا. إن اعتقال فيليسـيان كابوغا في أيار/مايو بعد هروبه من العدالة على مدار 23 عاما شـهادة على فعالية التعاون الدولي، السـبيل الوحيد لتعقب واعتقال ومحاكمة متهمي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الهاربين الستة المتبقين.

كما يُمكن التعاون الدولي من البحث عن المفقودين وإنفاذ الأحكام، فضلا عن المساعدة في حماية الشـهود وإعادة توطينهم. وفيما يتعلق بنقل الشـهود من أماكن إقامتهم، لا تزال هناك المسـألة التي لم تُحل للأسـف بالنسـبة للأفراد الذين تمت تبرئتهم وإطلاق سـراحهم والذين يقيمون حاليا في أروشـا، تنزانيا. ونأمل التوصل بسرعة إلى حل مستدام ونرحب بالجهود الاستباقية التي يبذلها رئيس قلم المحكمة في هذا الصدد.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تدين بشدة جميع أشكال إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد مجرمي الحرب المدانين. فإنكار الإبادة الجماعية يعزز الأيديولوجيات الخطيرة ويعوق مكافحة الإفلات من العقاب ويعرقل المصـالحة. كما إنه ينزع الشـرعية عن معاناة ضـحايا هذه الجرائم المروعة ويظهر تجاهلا فظا لها، وهي جرائم تم تحديد الحقائق المتعلقة بها بشـكل لا جدال فيه. إن الاعتراف بفترات تاريخية مؤلمة والتوعية بها وإحياء ذكراها أمر حاسـم في منع ظهور خطاب الكراهية مجددا وضـمان عدم تكرار هذه الجرائم على الإطلاق.

وتواصـل الآلية الوفاء بفعالية بالتزامها بدعم مبادئ القانون الدولي، حتى في مواجهة أزمة صـحية عالمية. ولكن تلك مسؤولية مشتركة، ونحن نحث الدول الأعضـاء على تكثيف تعاونها مع الآلية. ويجب أن نظل ملتزمين بالسعي إلى تحقيق العدالة الدولية وحماية وتعزيز سيادة القانون.

المرفق 13

بيان نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، غوليسا مابونغو

في البداية أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على تقريريهما وعرضيهما الشاملين أمام مجلس الأمن اليوم. ونهنئهما على إعادة تعيينهما. تعتقد جنوب أفريقيا أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تضطلع بعمل جدير بالثناء، وننوه بالجهود الكبيرة لتحسين عملها باستمرار.

وكما أشير في تقرير الرئيس (انظر S/2020/763)، كان لمرض فيروس كورونا أثر بعيد المدى على عمليات الآلية. وتستحق الآلية وموظفوها الثناء في ذلك الصدد على التزامهم بكفالة استمرار عملها في هذه الأوقات العصيبة.

ونشيد بالتنسيق الجديد بالذكر بين الادعاء وبعض الدول والذي أسفر عن إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا في فرنسا. فذلك يؤكد أهمية التعاون الدولي لمنع المتهمين من تفادي الاعتقال.

وبينما واجهنا عددا من التحديات في تقديم المساعدة إلى الآلية، نود أن نشدد على أن جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما ثابتا بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، وهي على استعداد للوفاء بها.

وقد أحطنا علما بالملاحظات التي أدلى بها المدعي العام بعد ظهر اليوم. ونؤكد لأعضاء المجلس أن التوصيات التي تقدم بها المدعي العام ستلقى الاهتمام اللازم من قبل حكومة بلدنا.

وفيما يتعلق بأحدث تفاعل بين المدعي العام وجنوب أفريقيا، يمكنني أن أفيد بأن المسألة يجري تصعيدها إلى أعلى السلطات. وستكون زيارة المدعي العام إلى جنوب أفريقيا موضع ترحيب وستكون متمشية مع تصعيد تلك المسألة. ولذلك، ستواصل جنوب أفريقيا التعاون مع المدعي العام. ونعيد تأكيد تصميمنا على مواصلة جميع الجهود الرامية إلى تعقب الهاربين من العدالة وتسليمهم.

المرفق 14

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما وعلى التقرير المرحلي الثامن عشر (انظر S/2020/763) للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

إذ أن الآلية ستحتفل قريبا بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها، يجدر التذكير بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها في تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية. فلم تنشأ الآلية لتكون مجرد مرفق للمحكمة الجنائية الدولية المخصصة لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إنها محكمة خلف مُكلفة بمهام متبقية ومهام مخصصة مختلفة، وهي تحديدا تعقب بقية الهاربين من متهمي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والنظر في الطعون المتبقية وإجراء إعادة المحاكمات والبت في قضايا انتهاك حرمة المحكمة.

ويزداد عمل الآلية أهمية في ظل عودة ظهور الأيديولوجيات الخبيثة التي تنكر الإبادة الجماعية وتمجد مجرمي الحرب المدانين. وكما قيل في كثير من الأحيان، تتغير السلوكيات وسط الظلال التي خلفتها المحكمة. ولذلك، من المهم للغاية أن تواصل الآلية إزالة تلك الظلال بتقديم المشتبه بهم للمحاكمة لردع الجناة المحتملين والتصدي للروايات التحريفية.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تواصل الآلية الاعتماد على تعاون الدول الكامل والسريع وأن تحظى بدعم مجلس الأمن حتى لا يظل المتهمون الستة المتبقون الطلقاء حاليا، بمن فيهم الهارب الرئيسي بروتايس مبيرانيا، بمنأى عن العدالة.

وتقدر تونس الجهود المتواصلة التي يبذلها المسؤولون الرئيسيون للآلية، على الرغم من أثر مرض فيروس كورونا، لتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة في إدارة الآلية وتشغيلها، مسترشدين برؤية مجلس الأمن لها بوصفها مؤسسة صغيرة ومؤقتة وفعالة، ستتقلص وظائفها وحجمها بمرور الوقت.

ونشير إلى التطورات الهامة التي حدثت مؤخرا عقب نقل المتهم فيليسيان كابوغا إلى الآلية في لاهاي ومثوله لأول مرة أمامها، وكذلك إغلاق ملف قضية أوغستين بيزيمانا قضائيا. ونحيي جهود سيرج براميرتس في مجال الادعاء، التي مكنت من تحقيق ذلك التقدم في عبء القضايا الملقى على عاتق على الآلية.

ونحيط علما بأن القرار النهائي بشأن مكان محاكمة فيليسيان كابوغا لم يصدر بعد. ونحن على ثقة من أن الآلية ستتمكن من تحديد السبل المناسبة التي تخدم على أفضل وجه فعالية ونزاهة محاكماتها، مع مراعاة المسائل والشواغل التي قد تنشأ فيما يتعلق بالأحوال الصحية للمتهمين وظروف احتجازهم بصفة عامة.

ونثني على التدابير وترتيبات العمل المرنة التي اتخذتها الآلية لضمان استمرارية تصريف الأعمال بشكل مادي وبصورة إلكترونية في جميع مراكز العمل، مما يسمح لها بالتكيف مع تطور الجائحة، مع رصد سلامة الموظفين والأفراد من غير الموظفين عن كثب. ونعرب عن ارتياحنا لاستئناف جلسات المحكمة التي كانت قد تأثرت من قبل بالجائحة ونحيط علما بالتوقعات المعدلة بشكل معقول لإتمام ما تبقى من محاكمات ودعاوى استئناف. ونشدد على أهمية الالتزام بالجداول الزمنية المتوقعة الجديدة بأعلى قدر ممكن من الدقة بغية الحفاظ على التركيز المطلوب على سرعة إنجاز الأنشطة الأساسية الصادر بها تكليف للآلية.

أخيرا، لا يزال التوصـــل إلى حل دائم لمســـألة الأشـــخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو أفرجت عنهم والذين يقيمون حاليا في سكن آمن في أروشا مسألة عالقة وهامة. ونشير إلى أحكام القرار 2529 (2020) بشأن أهمية إيجاد حلول سريعة ودائمة، بما في ذلك في إطار عملية المصالحة التي ستساعد على تقليص عمل الآلية بشكل أكبر، وتقديم آفاق مستدامة للأشخاص المعنيين.

المرفق 15

بيان المستشارة القانونية ونائبة المستشار القانوني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، إيمي تاونسند

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس، سعادة القاضي كارمل أغيوس، والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما لمجلس الأمن اليوم، ونرحب بإعادة تعيينهما في الآلية.

لقد مرت 25 عاما على توقيع اتفاق دايتون للسلام في باريس. إننا نتذكر اليوم ضحايا ذلك النزاع المرير في البوسنة والهرسك ونحتفل بمرور 25 عاما على انتهائه. وقد حققت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، العدالة للضحايا، ولاحقت بلا كلل المسؤولين عن هذه الفترة المظلمة من التاريخ الأوروبي.

أود أن أؤكد من جديد التزام المملكة المتحدة الثابت تجاه الآلية، فضلا عن تكرار استعدادنا لمساعدتها حيثما أمكن في الوفاء بولايتها وتنفيذ رؤيتها المتمثلة في أن تكون هيئة مصغرة ومؤقتة وفعالة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالعمل الذي اضطلعت به الآلية والنتائج التي تحققت حتى الآن.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر مرض فيروس كورونا في التأثير على العالم بأسره. ونود أن نشيد بالآلية على جهودها الشجاعة لمواصلة تحقيق العدالة الدولية حتى في مواجهة تحديات الجائحة. وفي حين أن هناك بعض التأخير في القضايا، فقد ضمنت جهود الآلية أنه من المتوقع الفصل في العديد منها في النصف الأول من عام 2021. وقد قامت الآلية بخطوة كبيرة في إظهار أن الإفلات من العقاب لا يسمح له ولن يسمح له بأن يسود.

ونرحب بزيادة وجود الآلية داخل رواندا، مما يظهر التزامها التام بمواصلة عملها بأقصى سرعة على الرغم من البيئة العملياتية الصعبة. ونرحب أيضاً بالنزعة المتجددة للآلية للبناء على نجاح اعتقال فيليسيان كابوغا من أجل تقديم مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية المزعومين المتبقين إلى العدالة. ويسرنا أن نرى الإجراءات القانونية ضد كابوغا تمضي قدما، من خلال العمل عن كثب مع حكومة رواندا.

ونود أن نثني على الآلية بوصفها قوة من أجل الخير. ويشكل عملها تذكيرا بكيفية تحقيق العدالة الدولية عن طريق التعاون الدولي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مساعدة الآلية؛ وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا، والتزامنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالتعاون مع الآلية.

ونشيد بجهود الآلية الرامية إلى إحراز التقدم والتقليل من التأخيرات في قضيتي ملاديتش، وستانيسيتش وسيماتوفيتش. ونحيط علما بالتقدم المحرز بين بلدان منطقة البلقان في إحالة القضايا. غير أن التعاون القضائي الإقليمي في غرب البلقان لا يزال غير كاف، مما له آثار مباشرة على تحقيق العدالة للضحايا. وعلاوة على ذلك، فإننا نكرر دعوة المدعي العام إلى بلدان في يوغوسلافيا السابقة لتدرج في سجلاتها الوطنية الإدانات الجنائية الصادرة عن المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، وفاء بالالتزامات التي تعهدت بها عندما وقعت الإعلان المشترك بشأن جرائم الحرب في مؤتمر قمة غرب البلقان في لندن لعام 2018:

"بالاعتراف واحترام الأحكام الصـــادرة عن المحاكم الدولية والوطنية فيما يتعلق بجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الفظيعة".

ولا تزال المملكة المتحدة تشـعر بقلق عميق إزاء واقع اسـتمرار تمجيد مجرمي الحرب وإنكار وقوع تلك الجرائم. ومن المسـتهجن أن يسـتمر الأفراد والجماعات في إنكار تلك الأحداث، وفي بعض الحالات يمجدون مرتكبي تلك الأعمال الشنيعة والمحرضين عليها. وستواصل المملكة المتحدة إدانة الإنكار والتمجيد بجميع أشكالهما. إن الطريق إلى المصالحة صعب، ولكن يجب أن نقبل حقيقة الماضي للمضي قدما.

لقد كان عام 2020 هاما بالنسبة لنا جميعا، ولكنه كان أيضا عاما سيظل في ذاكرتنا. لقد احتفلنا في وقت سـابق من هذا العام، بإحدى أخطر الذكريات السـنوية في التاريخ الأوروبي، ذكرى مرور 25 عاما على الإبادة الجماعية في سـريبرينيتسـا. إننا نحتفل اليوم بالذكرى السـنوية لانتهاء النزاعات في البوسـنة والهرسـك. وقد احتفلنا العام الماضـي فقط، بالذكرى السـنوية الخامسـة والعشـرين للأحداث في رواندا. وبعد مرور 25 عاما، نريد أن يعرف الذين عانوا نتيجة لهذه الأحداث أنهم لا يزالون في طليعة أفكارنا: حيث يظل الناجون والضحايا والذين لا يزالون مفقودين وأسرهم، يشكلون أولوية بالنسبة للمملكة المتحدة.

ومع مرور الوقت، يجب علينا جميعا أن نعيد الالتزام بضـمان عدم انتشـار الإفلات من العقاب. ولا يوجد وقت للتهاون. ولا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين على الآلية القيام به فيما يتعلق بالأحداث الفظيعة التي وقعت في رواندا ويوغوسـلافيا السـابقة، ويجب على الدول أن تواصـل دعمها للآلية في هذا العمل.

المرفق 16

بيان الوزير المستشار المعني بالشؤون القانونية للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، مارك سيمونوف

أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتيهما. ونحن ممتنون للعمل المتفاني والالتزام الثابت للقضاة والمحامين والموظفين في أروشا ولاهاي، وكذلك في المكتبين الميدانيين في كيغالي وسراييفو، في سعيهما دائما إلى تحقيق العدالة للضحايا في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ويسرنا إعادة تعيين المدعي العام براميرتس والرئيس أغيوس في منصبيهما، وتعيين أبو بكر تامبادو رئيسا جديدا لقلم المحكمة. وكان للسيد تامبادو سجل رائع كمدع عام لغامبيا، ونفهم تقديمه بالفعل إسهاما قيما في عمل الآلية. ونرحب أيضا ببيير سانت هيلير، الرئيس الجديد لتعقب الهاربين، الذي أعجبنا أيضا بعمله.

ويسرنا أن الآلية تمكنت من إحراز تقدم بشأن عبء القضايا المعروضة عليها، رغم جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة، التي لا تزال تؤثر فينا كل يوم. والتقدم المحرز منذ آخر جلسة إحاطة (انظر S/2020/527) جدير بالثناء نظرا للظروف.

ومما أثار إعجابنا الخطوات المتخذة للسماح باستمرار عمل الآلية في فرعيها، ويسرنا قدرة الآلية على عقد جلسات استماع بطريقة لا تعرض للخطر صحة وسلامة المشاركين في عملها. ونشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على تلك الجهود وعلى التزامهما بتحقيق العدالة في هذه الأوقات الاستثنائية.

وبعد العملية التاريخية لإلقاء القبض على رجل الأعمال الرواندي فيليسيان كابوغا، الذي أدين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي، من الجيد أن نسمع احتجازه بنجاح داخل الآلية، والشروع في الإجراءات التمهيدية لمحاكمته.

وتشير هذه التطورات، التي تحدث بعد أن ظل كابوغا طليقا طيلة 26 عاما، إلى استمرار أهمية الآلية وعملها وتأثيرها. ونؤيد جهودها لضمان تحقيق العدالة فيما يتعلق بدور السيد كابوغا المزعوم في الأعمال المروعة التي ارتكبت في رواندا.

وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الآلية لإلقاء القبض على الروانديين الستة المتبقين المطلوبين لأدوارهم في الإبادة الجماعية في عام 1994. لا تزال الولايات المتحدة تعرض مكافآت تصل إلى 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقال أو نقل أو إدانة أي من الهاربين المتبقين. ونحث بقوة جميع البلدان على التعاون الكامل مع الآلية وتقديم هؤلاء الأشخاص المطلوبين في بعض أسوأ الجرائم في التاريخ إلى العدالة.

ونهنئ المحكمة كذلك على نجاحها في عقد جلسة الاستئناف المتعلقة براتكو ملاديتش. وكما نعلم جميعا، فقد خدم الجنرال راتكو ملاديتش قائدا لجيش صرب البوسنة خلال الإبادة الجماعية للرجال والصبية المسلمين البوسنيين في سريبرينيتشا، واغتصبت قواته النساء والفتيات، وقصفت وقنصت السكان المدنيين في سراييفو، وتعاملت بوحشية مع السجناء المسلمين والكروات – وكان الهدف المروع لكل تلك الأفعال هو إخراج مسلمي البوسنة وكروات البوسنة بصورة دائمة من الأراضي التي يطالب بها صرب البوسنة. ونرحب

بعمل الآلية في الفصـــل في مســؤولية الجنرال ملاديتش عن الجرائم الجســيمة التي ارتكبت خلال الحرب، وننتظر نتائج حكم الآلية في أقرب وقت ممكن.

وبالمثل، فإننا نؤيد عمل الآلية في إعادة محاكمة يوفيكا ســتانيشــيتش وفرانكو ســيماتوفيتش بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب لأدوارهم المزعومة في الإبعاد غير المشروع والقسري لغير الصرب من كرواتيا والبوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة في قضـــيتي تورينوابو وجويتش ورادينا، فإننا نشـــعر بالارتياح لأن إجراءات المحاكمة قد بدأت في نهاية المطاف، على الرغم من المحاولات الرامية إلى التأثير على الشهود والجهود الرامية إلى تقويض إجراءات المحكمة.

كما نشـــيد بجهود الآلية لدعم الجهود القضـــائية الوطنية، من البلقان إلى رواندا. فهذه الإجراءات لا تزال حيوية لضـــمان أن الســـعي لتحقيق العدالة لن ينتهي حتى مع اختتام المحاكمات في إطار الآلية. ونلاحظ ما أحرزته رواندا من تقدم في مواصـــلة النظر في القضـــايا المتعلقة بالإبادة الجماعية، ونحث دول البلقان على تحسين تعاونها على صعيد النظم الوطنية.

وما زلنا نشـــعر بقلق بالغ إزاء ما أبلغت عنه الآلية من معلومات عن إنكار الإبادة الجماعية وعدم قبول الحقائق التاريخية وتمجيد مجرمي الحرب. ويجب أن نبذل المزيد من الجهود لمكافحة هذا الخطاب، لا سيما في البلقان، وندين الجهود التي يبذلها القادة السياسيون لتشويه الحقائق التاريخية واستخدام برامجهم لزيادة الانقسامات والتسبب في تفاقم التوترات.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الآلية مؤخرا في زيادة الشـــفافية والتثقيف فيما يتعلق بعملها، بما في ذلك إطلاق قاعدة البيانات القضـائية الموحدة في أيلول/سبتمبر وحلقات عمل إضـافية للمعلمين والبث العام لجلسات المحكمة. وهذه الجهود إسهام قيّم في إنشاء سجل عام للجرائم المرتكبة.

ويجب علينا أن نجدد الالتزام بحماية المدنيين أثناء النزاعات المســـلحة ومحاســـبة من ينتهكون القانون الدولي الإنســـاني. إن الآلية جزء هام من هذا العمل، وما زلنا ندعم ما تذله من جهود من أجل الضحايا.

المرفق 17

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أشكر القاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للآلية، على عرضهما لتقاريرهما السابعة عشرة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس والمدعي العام على إعادة تعيينهما من جانب الأمين العام ومجلس الأمن. وأهنئ أيضا السيد أبو بكر تامبادو على تعيينه في منصب رئيس القلم لدى الآلية.

وأرحب بممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا والبوسنة والهرسك في جلسة اليوم.

ونحيط علما بالتقدم المحرز في الأنشطة القضائية للآلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا سيما بالمقارنة مع الفترة السابقة. وعلى وجه الخصوص، تمكنت الآلية بقيادة القاضي أغيوس من استئناف جلسات الاستماع في المحكمة، ونفذت تدابير صارمة للحفاظ على صحة وسلامة موظفيها والشهود والمحتجزين وغيرهم من الأشخاص تحت إشراف الآلية.

وأُضيفت قضية السيد فيليسيان كابوغا إلى القضايا المعروضة عليها بعد إلقاء القبض عليه، وهي رسالة قوية مفادها أن من يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة لا يمكنهم التهرب من العدالة.

ومن المتوقع أن يؤدي إطلاق قاعدة البيانات القضائية الموحدة للآلية بغية جمع جميع السجلات العامة للمحكمتين المخصصتين، ومن المتوقع أن تيسر الآلية وصول الجمهور إلى اجتهاداتها القضائية وتقديم المساعدة في البحوث والدراسة وزيادة الشفافية.

ونرحب بتصميم الرئيس وأولوياته على تنفيذ القرار 2529 (2020)، بما في ذلك توفير إسقاط واضح لجداول زمنية لإنجاز أنشطته القضائية وغيرها من المهام المتبقية، وتعزيز التعاون الوثيق بين الأجهزة الرئيسية للآلية، ورفع الروح المعنوية للموظفين وتعزيز أدائهم.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نشجع الآلية على مواصلة تنفيذ خطوات مجدية للتقيد بالجدول الزمني لإنجازها، على نحو يحقق رؤية مجلس الأمن للآلية بوصفها

”هيكلا صغيرا مؤقتا فعالا تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت“.

ولا يمكننا أن نبالغ في التشديد على أهمية وجود علاقة قوية وتعاون قوي بين الآلية والدول المعنية. ونحيط علما بالتعاون الوثيق بين الآلية والدول المعنية بإنفاذ القانون في رصد الحالة المتعلقة بمرض فيروس كورونا التي قد تؤثر على السجناء الذين يقضون أحكاما بالسجن.

ونشجع النظر في إمكانية إعطاء الدول المنفذة مسؤولية أكبر في الإشراف على إنفاذ الأحكام بعد زوال الآلية.

فالدولة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة ومنع الجرائم البشعة. وينبغي بذل المزيد من الجهود في بناء القدرات الوطنية ومساعدة الدول على ممارسة مسؤوليتها. ولذلك نرحب بالمساعدة التي يقدمها مكتب المدعي العام إلى السلطات الوطنية فيما يتعلق بالقضايا التي تحال إليها.

ونسلم بالتحديات التي تواجهها الآلية فيما يتعلق بالبحث عن الهاربين المتبقين ونقل الأشخاص الذين تمت تبرئتهم وإطلاق سراحهم. ويجب أن يكون من الأولويات القصوى للآلية تعزيز الاتصال المباشر

مع الدول المعنية لتحديد التحديات التي قد تعوق التعاون والتوصــل إلى حلول دائمة. ونشــجع الدول المعنية على إظهار دعمها للآلية عن طريق زيادة التعاون ومساعدة الآلية عند الحاجة.

وفي الختام، تكرر فييت نام تأكيد التزامها الثابت بعمل مجلس الأمن في دعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي في صون السلم والأمن الدوليين.

المرفق 18

بيان من مساعد وزير العدل في صربيا، سيدومير بيكوفيتش

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن صربيا.

للمرة الثانية هذا العام ننظر في التقارير العادية التي يعدها كل ستة أشهر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في جلسة مفتوحة عبر التداول بالفيديو. وهذا دليل قوي على الخطر الكبير لانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأشكر الرئيس والمدعي العام على جهودهما لإطلاعنا على عمل الآلية في هذه الظروف الاستثنائية.

لقد تأقلمنا في صربيا مع هذه الظروف أيضا، وأبلغنا الآلية فور تفشي الجائحة بأننا سنتعاون معها وسنواصل الإشراف على الأشخاص المفرج عنهم بشروط في إطار الشروط المحددة في قرارات دوائرها الابتدائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تم حل مسألة القيود المفروضة على الاتصالات، وتعتبر صربيا تعاونها مع الآلية أحد التزاماتها الرئيسية، والوفاء به من بين أولوياتها.

وتبرز النتائج التي تحققها صربيا في هذا المجال، إذا ما قورنت بنتائج البلدان الأخرى في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالتعاون مع الآلية أو مع القضاء المحلي. وأود أن أشير إلى أن صربيا قد أتاحت وصول مكتب المدعي العام للآلية بدون قيود إلى جميع الأدلة والوثائق والمحفوظات والشهود، ويستمر التعاون مع هذه الأجهزة بطريقة سلسلة. وأُعطي الاهتمام اللازم لجميع الطلبات بينما يستمر النظر في الطلبات المقدمة في وقت أقرب فقط. وتُحال الردود إلى مكتب المدعي العام والدوائر الابتدائية وأمانة الآلية، بينما يُعفى الشهود من الالتزام بالحفاظ على الأسرار الحكومية أو الرسمية أو العسكرية بصورة منتظمة. وفيما يتعلق بالقضايا المتبقية، تجري حاليا إجراءات ابتدائية في إعادة محاكمة كل من فرانكو سيماتوفيتش ويوفيتشا ستانيشيتش وفي قضية الاستئناف التي رفعها راتكو ملاديتش.

وواءمت صربيا قوانينها مع المعايير ذات الصلة، مما جعل التعاون ممكناً وخاليا من الاستثناءات، بما في ذلك المسائل التي يعترف بها مجلس الأمن بوصفها جرائم دولية خطيرة بموجب النظام الأساسي للآلية. ويتجسد التزام بلدي بمكافحة الإفلات من العقاب أيضا في عدد ومراكز المتهمين الذين سلمهم إلى المحكمة. وكان من واجبنا محاكمة المسؤولين عن تلك الجرائم بغض النظر عن الوضع القومي أو العرقي أو الديني للجناة أو الضحايا. ويشمل الأشخاص المحالون إلى المحكمة رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ورئيس جمهورية صربيا، ونائب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية، ونائب رئيس وزراء حكومة جمهورية صربيا، وثلاثة من رؤساء الأركان العامة السابقين لجيش يوغوسلافيا، ورئيساً سابقاً لجهاز أمن الدولة والعديد من كبار ضباط الجيش والشرطة. ولم يُطلب ذلك من أي دولة أخرى نشأت من يوغوسلافيا السابقة على الرغم من كثرة الأسباب لذلك. ولم يكن هناك ما ينقص لذلك سوى الإرادة السياسية. والآن، هل يحظى التعاون غير الانتقائي لبلدي بالتقدير الكافي؟ وهذا نداء يجب على جميع الحاضرين هنا توجيهه.

وفيما يتعلق بالطلب المقدم إلى صربيا لتسليم ڤيريكا راديتا وب بيتار يوييتش بسبب عرقلة سير العدالة، أود أن ألفت انتباه المجلس مرة أخرى إلى أن محكمة صربية مستقلة قد رفضت الطلب بقرار نهائي وصحيح قانونا.

ويعدُّ استقلال القضاء أحد المبادئ الأساسية للمجتمع الديمقراطي. وصربيا مجتمع كهذا. وليست هناك طريقة للتأثير على مثل هذا القرار. ولكن من المفيد أن يكون القرار قد صدر وفقا للمادة 1 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن ”اختصاص المحكمة الدولية“ التي تنص على ما يلي:

تخول للمحكمة الدولية سلطة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 وفقا لأحكام هذا النظام.

وبالتالي، فمن الواضح أن عرقلة سير العدالة لا تندرج تحت ”الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني“.

ويلفت تمديد فترة تشغيل الآلية حتى حزيران/يونيه 2022 الانتباه لمسألة النظر في القضايا التي لم يُبت فيها بعد. وعلى كل حال، فإن مهمة الآلية لا تقتصر على البت في القضايا المتبقية فحسب، بل تشمل أيضا معالجة جميع المسائل التي لا تزال موضع خلاف. وسيواصل بلدي الإصرار على حل جميع المسائل الرئيسية التي لم تعالج خلال تعاونه مع الآلية.

وفي القرار 2422 (2018) تُشجَّع الآلية على النظر في نظام مشروط للإفراج المبكر. ويُعلمنا آخر تقرير بأن مكتب المدعي العام يشعر بقلق بالغ إزاء إطلاق سراح الأغلبية العظمى من الأشخاص المدانين دون قيد أو شرط بعد أن قضوا ثلثي مدة العقوبة فقط. وأود أن أكرر موقف بلدي في هذا الصدد: إن ”القلق“ في واقع الأمر دعوة لإدخال تغييرات لا مبرر لها على عمل الآلية.

وإن الإفراج المشروط إنجاز قانوني للمجتمع المتحضر. وأقر الرؤساء السابقون للمحكمة والآلية هذه المسألة من دون تدخل من جانب مكتب المدعي العام. وبطبيعة الحال، يحق للرئيس أن يتشاور مع من يراه مناسبا. بيد أن تدخل المكتب في طلب إدخال تغييرات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية غير مقبول.

ويحدث كل هذا في وقت تقدم فيه العديد من المواطنين الصرب بطلبات للإفراج المبكر عنهم بعد قضاء ثلثي مدة عقوبتهم. وحتى الآن، لم يتم الرد إلا على طلب واحد فقط من تلك الطلبات، وجاء بالرفض ولا يزال آخرون ينتظرون الرد. هذه القرارات الهامة المتعلقة بحقوق الإنسان ومصير الأشخاص المدانين، وبالتالي مصير أسرهم؛ يجب عدم التعامل معها باعتبارها لعبة الثلاث ورقات. إن إنجاز عمل الآلية وميزانيتها مشاكل تقنية وليست عذرا لركودها. وفي النظم القانونية في جميع أنحاء العالم، يُنظر إلى ”صمت الإدارة“ على أنه مؤسسة إجرائية - قانونية فيما يتعلق باتخاذ القرارات في غير أوانها، أي عدم اتخاذ إجراء يؤدي إلى نتائج قانونية متعددة.

ولا يستند الموقف الشخصي للرئيس أغيوس استنادا لعدم إيمانه بأن إعادة تأهيل الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة يقوم على العقاب الإصلاحي إلا أنه يؤدي إلى عواقب. وفي رأيي، أنه لا ينبغي لأي قاض، حتى وإن كان رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية نفسه، أن يتمتع بمثل هذه الحرية في اتخاذ القرارات. وتقتصر آلية الرقابة الوحيدة على مؤسس الآلية، أي مجلس الأمن، ويجب عليه أن يتصرف.

وقد بذلت صربيا قصارى جهدها للرد بسرعة وفعالية على طلب الإعراب عن الاهتمام فيما يتعلق بالإفراج المبكر. وفي إطار الممارسة التي أُدخلت مؤخرا، يتصل رئيس الآلية بالبلد الذي سيعود إليه الشخص

المدان. وفي آذار/مارس وأيار/مايو وتشـــرين الثاني/نوفمبر 2020 تلقت صـــربيا ثلاثة طلبات لراديفوي دورديفيتش وسرتن لوكيتش وبلاستمير دورديفيتش فردت على تلك الطلبات فورا.

ونظرا لعدم تقديم الأجهزة المختصــة في الآلية إجابات بشـأن النظام المشـروط للإفراج المبكر، أود أن أؤكد مرة أخرى أهمية مبادرة صـــربيا التي أطلقت في عام 2009 والمتعلقة بقضـــاء مدة الأحكام التي فرضـتها المحكمة في صـربيا على مواطنيها. وعلى الرغم من الحجج المقنعة التي دأبنا على تقديمها لتسـليط الضـــوء على أهمية المبادرة هذه، لم نتلق حتى الآن ردا عليها من مجلس الأمن. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه الحجج:

لقد انتهت النزاعات المسلحة في إقليم جمهورية يوغوسـلافيا الاتحادية الاشـتراكية السـابقة منذ أكثر من عقدين من الزمن، وكـان رأي الأمين العـام الوارد في الفقرة 121 من التقرير (S/25704) المعتمـد إلى جانب النظام الأسـاسـي للمحكمة الدولية ليوغوسـلافيا السـابقة المؤرخ 3 أيار/مايو 1993، الذي أن يقضـي المحكوم عليهم أحكاما خارج إقليم يوغوســلافيا الســابقة، موقفا معقولا في الوقت الذي كان فيه الإقليم غارقا في النزاع المســلح. غير أن هذا الموقف قد عفا عليه الزمن اليوم. ونظرا للطريقة التي تنفذ بها الأحكام، فإنه يؤدي إلى عواقب ضارة للأشخاص المدانين وأسرهم كذلك.

وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن صـــربيا اليوم بلد ديمقراطي ومتقدم النمو ومرشـــح لعضـــوية الاتحاد الأوروبي، ويتفق نظام إنفاذ الأحكام فيها مع المعايير الدولية في هذا المجال. وهو أحياناً أكثر تقدما من النظم المعمول بها في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وكثير من السجون في صربيا بُنيت مؤخرا، وهي مناسبة لإنفاذ الأحكام الصادرة في جرائم الحرب، في حين أن لدى البلد الأســاس القانوني لإنفاذ الأحكام الصــادرة في الجرائم الجنائية المنصــوص عليها في النظام الأساسي للآلية.

وقد وافقت حكومة صـــربيا على أن تقوم الهيئات التي عينتها المحكمة أو الآلية بالإشـــراف على تنفيذ الأحكام.

وللمبادرة أهمية خاصــة الآن في ضــوء التطورات الأخيرة. وســيكون ســريتن لوكيتش على ســبيل المثال، الذي حكمت عليه المحكمة، قد أتم ثلثي مدة عقوبته بحلول كانون الثاني/يناير بموجب القانون البولندي، وتعتزم الســلطات البولندية نقله فور إتمامه ثلثي مدة العقوبة إلى بلد آخر لمواصــلة تنفيذ بقية مدة العقوبة أو إعادته مؤقتاً إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في شـيفينغن. أليس من الواضــح جداً أنه سيكون من مصلحة الجميع نقله لقضاء بقية مدة عقوبته في صربيا؟

إن ســريتن لوكيتش، وهو شــخص يســتوفي شــروط الإفراج المبكر عنه، يعاقب أيضــاً بالعقبات الإجرائية المذكورة أعلاه والانتظار الطويل للرد على طلبه. ونظراً لاســـتمرار جائحة كورونا، فإن نقله إلى سجن آخر أو سجن شيفينينغن دون إمكانية الاتصال بأسرته سيكون بمثابة عقاب إضافي غير مناسب.

ومرة أخرى فإن صـربيا مسـتعدة لتحمل هذا الالتزام، فضـلاً عن المسـؤولية عن إنفاذ الأحكام، في هذه الحالة وفي جميع الحالات الأخرى، وقد اتُّفق على أن يتم ذلك تحت إشـراف مناسـب. إن المؤسـسـات المختصة في صربيا على استعداد لتقديم ضمانات واضحة بعدم الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين من دون أحكام تُصدرها الآلية.

وثمة نقطة أخرى جديرة بالذكر. إن معاملة الأشخاص الذين يقضون أحكاماً تفرضها المحكمة، وللأسف، تختلف من بلد إلى آخر. ولم تتمكن المحكمة ولا الآلية من وضع معايير عامة يحترمها الجميع. وبدلاً من ذلك، يتمسك كل بلد يقضي فيه المحكوم عليهم عقوباتهم بمبادئه الخاصة. وبالتالي تكون معاملتهم أفضل بكثير في البلدان المتقدمة النمو، لأنها تعلق أهمية كبيرة على إعادة التكييف الاجتماعي ويتمثل المستوى العالي لمعاييرها في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الظروف التي يقضي فيها السجناء مدة عقوبتهم.

وأود مرة أخرى أن أوجه انتباه المجلس إلى عدم اتباع أحكام النظام الأساسي المحدث للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الصادر في أيلول/سبتمبر 2009. إذ تنص الفقرة 1 من المادة 24 المتعلقة بالعقوبات على ما يلي:

”تقتصر العقوبة التي تفرضها الدائرة الابتدائية على السجن. وترجع الدوائر الابتدائية في تحديد مدة السجن إلى الممارسة العامة المتعلقة بأحكام السجن في محاكم يوغوسلافيا السابقة“.

وهذا النظام الأساسي المحدث متاح بصورة واسعة في الموقع الشبكي للمحكمة. ومع ذلك، فرضت المحكمة والآلية أحكاماً بالسجن المؤبد على المواطنين الصربيين ستانيسلاف غاليتش، وليوبيسا بيارا، وفويادين بوبوفيتش، وزدرافكو توليمير، وحكماً ابتدائياً بالسجن مدى الحياة على راتكو ملاديتش. كما صدرت أحكام بالسجن المؤبد على ميلان لوكيتش ورادوفان كرادزيتش، اللذين هما من العِرق الصربي ولكنهما لا يحملان الجنسية الصربية. وخلال تلك الفترة، نصت قوانين صربيا على الحكم بالسجن لمدة تصل إلى 40 سنة على أشد الجرائم خطورة. والاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه من سياسة العقوبات هذه هو أن المحكمة فرضت الأحكام المذكورة على نحو يتعارض مع نظامها الأساسي. ولا توجد آلية لإجراءات الطعون. وقد أسفرت القرارات التي اتخذتها المحكمة، خلافاً لاتفاقها التأسيسي، عن نتائج بعيدة المدى، أي أحكام لسنوات عديدة فرضت دون اللجوء إلى الانتصاف القانوني وفي غياب أي تعليمات في هذا الصدد. وقد توفي بعض الأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن مدى الحياة – توليمير وبيارا – أثناء قضاء مدة العقوبة، مما يجعل الحاجة إلى حل هذا الإسفاف القانوني أوضح، ولا سيما الآن حيث يتوقع أن يصدر في أيار/مايو 2021 حكم ابتدائي على فرانكو سيماتوفيتش ويوفيكا ستانيشيتش، وحكم من الدرجة الثانية على راتكو ملاديتش.

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية استثنائية لبلدي هي مصير محفوظات المحكمة. فقد قدمت صربيا عدداً كبيراً من الوثائق إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولأفرقة الدفاع والدوائر الابتدائية التابعة للمحكمة. ونعتقد أنه ينبغي إعادة الوثائق المقدمة إلى المدعي العام للمحكمة، والآلية لاحقاً، التي لم تستخدم كدليل في سير الدعوى إلى السلطات التي قدمتها. ونعتقد أن الدعاوى قد اكتملت وأن صربيا لن تدمر الوثائق وستحتفظ بها بطريقة سليمة وستحترم تماماً معايير حفظ الوثائق واستخدامها.

ولم يرد بعد أي رد ملموس على ذلك الطلب. ولا يزال مسؤولو الآلية يتجاهلون مقترحاتنا. إن لإعادة الوثائق أهمية قصوى، لا بسبب المسؤولية التي تقع على عاتقنا جميعاً عن توثيق الأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة في التسعينيات وحسب، ولكن أيضاً بسبب الكم الهائل من المواد والحاجة إلى الحصول على المساعدة والعون من العديد من المؤسسات الصربية. وهي ليست مهمة بسيطة، وقد أُرجئت

باستمرار إلى حين الانتهاء من عمل الآلية. وينبغي عدم الخلط بين مسألة مركز معلومات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في صربيا وإرث المحكمة، وبين إعادة الوثائق.

يتناول جزء اعتيادي من التقارير التي تقدم كل ستة أشهر، بما في ذلك هذا التقرير، إنكار جرائم الحرب وتمجيدها. ويُذكر في كل تقرير الظهور العلني لأشخاص، يُذكرون صراحة أحياناً، ممن قضوا أحكاماً فرضتها عليهم المحكمة. وليس من الواضح السبب وراء ذلك. إن وظيفة مكتب المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا تنتهي عندما يصدر الحكم. وبعد قضاء هؤلاء الأشخاص مدة عقوبتهم، لا يمكن معاقبتهم على أي أساس آخر أو أن يُحرموا من الحق الشخصي أو المدني. ولذلك فإن موقف مكتب المدعي العام من إنكار جرائم الحرب وتمجيدها لا صلة له بالموضوع وهو انتقائي، تماماً كما هو مليء بالرسائل السياسية التي تتجاوز حدود اختصاصه بكثير.

إن أهمية التعاون الإقليمي في مجال جرائم الحرب أمر أساسي لمحاكمة جميع المشتبه فيهم بفعالية، بصرف النظر عن البلد الذي يقيمون فيه. وقد تم منذ وقت طويل تعديل الإطار القانوني الدولي، أي الاتفاق الدولي بشأن التعاون في المسائل الجنائية، بمذكرات واتفاقات وبروتوكولات ثنائية بين وزارات العدل ومكاتب المدعي العام لبلدان المنطقة.

وفي الفترة بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك إلى مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا 27 طلباً للمساعدة، تم الرد على 11 طلباً منها بينما لا يزال 16 طلباً قيد النظر. وفي الفترة نفسها، قدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا 67 طلباً إلى مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، تم الرد على 21 منها بينما لا يزال ينتظر الرد على 46 طلباً.

وفي الفترة بين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر، قدم مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا إلى مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا 55 طلباً للمساعدة، تم الرد على تسعة منها في حين لم يرد ردّ بشأن أي من الطلبات الـ 46 الأخرى. وقدم مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا إلى مكتب المدعي العام لجمهورية صربيا المختص بجرائم الحرب 12 طلبا للمساعدة، تم الرد على سبعة منها، فيما لا تزال خمسة طلبات قيد النظر.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بعد المؤتمر الإقليمي للمدعين العامين الذي عقد في بلغراد في عام 2019، عرضت ممثلة مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا في رسالتها المؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019 موقف مكتبها ومفاده ضرورة إعفاء المدعين العامين العاملين بشأن مسائل جرائم الحرب من دورات التدريب الإقليمية التي تُجرى بالاشتراك مع مكاتب المدعين العامين لبلدان أخرى. وقالت إنها تسترشد بكون كرواتيا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وطرفاً موقعاً على الاتفاقيات التي تُنفذ بموجب تشريعاتها الجنائية، مشيرة إلى أن المدعين العامين الكروات يحتاجون إلى تدريب مختلف نظراً إلى حقيقة اختلاف حلول كرواتيا التشريعية. كما استشهدت ببيان للآلية يفيد بأنها ستساعد مكاتب المدعين العامين الإقليمية في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا على تعزيز قدراتها. واستُثني من ذلك مكتب المدعي العام لجمهورية كرواتيا، وهو ما يُعد، حسب رأيها، إشارة إضافية إلى ضرورة إعفاء المدعين العامين الكروات من الدورات التدريبية الإقليمية.

ولا يزال مكتب المدعي العام لجمهورية صربيا المختص بجرائم الحرب ملتزما بتعزيز التعاون مع الآلية، مما يشكل أحد الأنشطة الأساسية التي يضطلع بها بموجب الوثائق الاستراتيجية السارية المفعول في صربيا، وهي الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب واستراتيجية الادعاء العام، فضلا عن خطة العمل الواردة في الفصل 23. وكان التعاون واسع النطاق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عُقد عدد من اجتماعات العمل، بما في ذلك اجتماعات عن طريق الهاتف بسبب جائحة كوفيد-19. وقد عُقد آخر اجتماع على مستوى رؤساء هيئات الادعاء في تشرين الأول/أكتوبر وركز على مسائل الفئة الثانية، التي كانت أيضا موضوع نقاش خلال المؤتمر الإقليمي الذي عقد في سراييفو في عام 2019. وتولى المكتب الملاحقة فيما يتعلق بقضية من الفئة الثانية، فيما ينتظر تلقي إفادات غير منقحة من مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك عقب التغييرات التي طرأت على تدابير الحماية.

ويستمر التعاون مع الآلية من خلال المشاريع المشتركة. وقد بدأ أحد هذه المشاريع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بمشاركة عدد من ممثلي مكتب المدعي العام المختص بالنظر في جرائم الحرب والآلية وإدراج تحليل شامل للقضايا من الفئة الثانية وطلبات المساعدة والتعاون الإقليمي والقضايا التي جرى فيها تسليم الأدلة والوثائق والمعلومات والقضايا المضمون إدلاء الشهود بشهاداتهم فيها.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن المكتب كان نشطا للغاية في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر وأصدر ثلاث لوائح اتهام، تم تسلمها من مكاتب الادعاء في البوسنة والهرسك في إطار التعاون الإقليمي. وتشير لائحتان من لوائح الاتهام إلى ارتكاب جرائم أسفرت عن وقوع عدد كبير من الضحايا، فيما صدرت لائحة واحدة في قضية معقدة تضم عددا كبيرا من الجرائم والخسائر البشرية وصدرت فيها لائحة اتهام بحق شخص رفيع المستوى. وعلاوة على ذلك، صدرت لائحة اتهام أخرى في تموز/يوليه الماضي، ولكنها حُفظت لعدم كفاية الأدلة. ومن المتوقع الآن أن يعود الادعاء بأدلة أقوى. ومن المقرر تولي الملاحقة في خمس قضايا أخرى بمجرد تلقي الأدلة الكاملة من مكاتب الادعاء الإقليمية. وفي إحدى القضايا، يُنتظر صدور قرار من الآلية بعد تلقي طلب لتغيير تدابير الحماية. ولا تزال المحاكمة الرئيسية جارية أمام المحاكم الابتدائية في 15 قضية ضد 37 شخصا وصدرت ثلاثة أحكام بالإدانة بموجب لوائح الاتهام التي أصدرها المكتب خلال الفترة نفسها.

ويقوم مكتب المدعي العام لجمهورية صربيا المختص بجرائم الحرب حاليا بالتحقيق مع 54 شخصا في ثماني قضايا. وبدأ تحقيقان خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر، ويعود تاريخ التحقيقات الأخرى إلى فترة سابقة. وفُتح التحقيق ضد مجهولين في 11 قضية. وتوقف التحقيق مع 134 شخصا في 30 قضية ويرجع ذلك أساسا إلى أن المتهمين طلقاء وأماكن وجودهم غير معلومة.

وتتمثل إحدى الأولويات في عمل المكتب في إيجاد حل لمسألة العدد الكبير من الأشخاص المفقودين. ونظرا لأهمية هذه المسألة، يعمل المكتب بالتعاون مع اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين التابعة لحكومة جمهورية صربيا بانتظام في مسعى لالتماس حلول للمسائل المعلقة على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك ممثل للمكتب في اجتماع عمل عقد في 23 تشرين الأول/أكتوبر بين اللجنة ونظيرتها الكرواتية.

ومن الصعب أن نفهم لماذا تُقابل جهود بلدي لحل بعض المسائل، التي عُرضت أيضا في المجلس، باللامبالاة على المستوى الرسمي. ويبدو أحيانا أننا لا نجتمع هنا إلا لعقد اجتماع غير رسمي

للأطراف المعنية وأن عملية صـــنع القرار الحقيقية تتم في أماكن أخرى. وهذا لا يفيد الآلية ويحط من قدر الأمم المتحدة ويخل بالنظام القانوني الدولي. وتتجلى الطريقة الوحيدة لتجاوز الخلافات والتغلب على الجمود والشروع في السير على طريق معالجة مبادرة بلدي في إشراك مجلس الأمن بنشاط في هذه المسألة وتقديم الإجابات والحلول، التي انتظرناها طويلا.

المرفق 19

بيان الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة، سفين الكالاي

اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم خلال هذه الظروف غير المسبوقة الناجمة عن انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وأود أيضا أن أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمدعي العام لها على تقريريهما وإحاطتيهما الشاملتين اليوم. ونحن ممتنون إزاء مواصلة الآلية إحراز تقدم في عملها طوال الفترة المشمولة بالتقرير ومواصلتها عملها على الرغم من جائحة كوفيد-19.

وننوّه بالتقدم المستمر الذي تحرزه الآلية في الوفاء بالأنشطة المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونود أيضا أن نشدد على أهمية الإنجاز الناجح لولاية الآلية بطريقة فعالة وفي إطار زمني معقول، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق العدالة والمصالحة في البوسنة والهرسك والمنطقة.

لقد كان لجائحة مرض فيروس كورونا أثر على إجراءات وأنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين منذ آخر مرة اجتمع فيها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع (انظر S/2020/527). وأود أن أبلغ أعضاء المجلس بأن مجلس وزراء البوسنة والهرسك قد اتخذ، بالتنسيق مع سلطات الكيانين ومقاطعة برتشكو في البوسنة والهرسك، جميع التدابير بمسؤولية لمكافحة انتشار كوفيد-19. وفي ظل تفشي مرض فيروس كورونا، فضلا عن اتخاذ التدابير الملائمة لمكافحة الجائحة، كان للحالة برمتها أثر كبير على عمل المؤسسات القضائية في البلد. وقد تأثر بشكل خاص عمل مكتب المدعي العام ومحكمة البوسنة والهرسك، التي تنظر غالبا في قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقيدا والتي لم يتم الفصل فيها بعد.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن مجلس وزراء البوسنة والهرسك اعتمد في دورته التي عقدت في 24 أيلول/سبتمبر 2020 استراتيجية وطنية منقحة لمعالجة جرائم الحرب. وقد أشاد مجلس الأمن باعتماد هذا القرار، ونحن ممتنون جدا لدعمه. فالاستراتيجية المنقحة مهمة لمؤسساتنا القضائية لكي تبذل جهودا إضافية وتنهي جميع قضايا جرائم الحرب التي لم تحل بعد. كما إنها خطوة نحو تعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك، على نحو ما جاء في رأي المفوضية الأوروبية الصادر في أيار/مايو 2019. وتنفيذ الاستراتيجية المنقحة سيبعث برسالة قوية جدا مفادها أنه لن يسمح بالإفلات من العقاب، ويجب ألا يسمح به. وهي كذلك مهمة للمصالحة والتقدم في البوسنة والهرسك، وكذلك في منطقة غرب البلقان.

وأود أن أذكركم، سيدي الرئيس، بأن تعاون البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخليفتها، الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ظل مستقرا وكاملا على مر السنين، كما يتضح من تقاريرها. وما زلنا ملتزمين في السياق نفسه بالإسهام بنشاط في جهود الآلية لإنجاز مهمتها. ونود كذلك أن نكرر التزامنا بعملها، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها والإسهام في السير السلس لعمل الآلية.

ونود أن نعرب عن امتناننا لدعم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث تعزيز الموارد البشرية والمادية للمؤسسات القضائية التي تحاكم مرتكبي جرائم الحرب، ومن حيث بناء القدرات العامة.

وتكرر البوسنة والهرسك تأكيد أهمية التعاون المستمر بين مكاتب المدعين العامين والسلطات المختصة في البوسنة والهرسك والبلدين المجاورين، كرواتيا وصربيا، وفقا لمبادئ العدالة الدولية وسيادة القانون، التي تعتبر حاسمة للتحقيق في جرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن البوسنة والهرسك تظل ملتزمة بالتحقيق مع جميع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومحاكمتهم ومعاقبتهم، بغض النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم السياسي أو أي انتماء آخر. كما نود أن نؤكد أن حماية الشهود تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لجميع المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك. وهذا أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالمصالحة في البوسنة والهرسك، وكذلك لمسعانا نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية، الذي يحظى بتوافق واسع في الآراء بين جميع الأحزاب السياسية في البلد. وإذ ضع في الاعتبار أننا احتفلنا مؤخرا بالذكرى الخامسة والعشرين لانتهاء الحرب في البوسنة والهرسك وتوقيع اتفاق دايتون للسلام، فإننا ملتزمون التزاما تاما بمواصلة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

وسنواصل العمل على تعزيز نظام العدالة في البوسنة والهرسك. فالعدالة الكاملة تعني المزيد من الثقة والاستقرار والتقدم.

المرفق 20

بيان الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة، إيفان سيمونوفيتش

أشكر رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، القاضي أغيوس، والمدعي العام، براميرتس، على إحاطتيهما اليوم وعلى تقريريهما الأخيرين. كما أهنئهما على إعادة تعيينهما.

اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بجائحة فيروس كورونا. ونسلم بأن هذه الأزمة الصحية العالمية أثرت على عمل الآلية وتسببت في تأخيرات مؤسفة في الجدول الزمني المقدر. ونود أن نشيد بالآلية لاستمرارها في أداء وظائفها وتنفيذ ولايتها، مع الحفاظ على صحة وسلامة موظفيها والأفراد من غير الموظفين والأشخاص الموجودين في مرافق الاحتجاز. ولكن، لم يكتمل بعد العمل الهام الذي تقوم به الآلية في سبيل تحقيق العدالة لآلاف الضحايا. فالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في وقت سابق من هذا العام يذكرنا جميعا بأهمية محاسبة مرتكبيها.

وتحيط كرواتيا علما بالتقدم الذي ورد وصفه في أحدث التقارير وتدعم الجهود الجارية التي تبذلها الآلية لاستكمال ما تبقى لها من محاكمات وطعون بكفاءة ودقة. وما زلنا ننتظر الحكم في قضية يوفيكا ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش، فضلا عن استئناف حكم في قضية ملاديتش. فمن المهم للغاية ألا تتأخر الأحكام في كلتا القضيتين أكثر من ذلك. وقد استمرت محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش طويلا لدرجة أنه مات قبل أن يتسنى إصدار الحكم والإسهام في فهم أفضل للدور المهيمن لنظامه في النزاعات والجرائم الفظيعة التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. والأحكام الصادرة في قضيتي ستانيشيتش وسيماتوفيتش وملاديتش هي آخر الفرص المتاحة للتعويض عن ذلك بقدر الإمكان.

وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن الحكم الأخير الذي أصدرته المحكمة قبل بضعة أيام في دعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتار يوييتش وڤِيريكا راديتا، واضح. فيجب على صربيا أن تنفذ أوامر الاعتقال وأوامر النقل ذات الصلة ضد المتهمين. ونشدد مرة أخرى على ضرورة تعاون صربيا تعاونا كاملا مع الآلية.

وتظل كرواتيا ملتزمة بمواصلة التعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة بشأن المسائل المتصلة بجرائم الحرب. ونقدر في هذا الصدد التطورات الإيجابية التي حصلت بالتعاون مع البوسنة والهرسك، والتي أدت إلى إحالة بعض القضايا إلى القضاء الكرواتي. وتأمل كرواتيا في تحقيق نفس التقدم مع صربيا في الوقت المناسب كذلك. ولا تزال كرواتيا تنتظر رد صربيا على دعوتها المؤرخة أيلول/سبتمبر 2019 إلى الجولة الرابعة والأخيرة من المفاوضات، التي نأمل أن تسفر عن وضع اللمسات الأخيرة على مشروع نص اتفاق ثنائي بشأن معالجة جرائم الحرب. وقد تم تجديد الدعوة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وستواصل كرواتيا دعمها القوي للمنظور الأوروبي والأوروبي - الأطلسي للمنطقة، على أساس المزايا الفردية واستيفاء جميع المعايير. ونشدد، في ذلك السياق، على أهمية المعالجة الفعالة للقضايا المحلية المتعلقة بجرائم الحرب من دون تمييز، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي المجدي والتعاون الكامل مع عمل الآلية ودعمها.

إن البحث عن المفقودين ورفات الموتى من أهم أولويات كرواتيا. وهي ليست مجرد مسألة سياسية؛ إنها ضرورة إنسانية. فبعد مرور أكثر من 25 عاما على انتهاء الحرب، لا تزال كرواتيا تبحث عن 1 869 مفقودا. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة بهدف توضيح مصير الأشخاص المفقودين.

وقد اتخذت في السنوات الأخيرة بعض الخطوات إلى الأمام فيما يتعلق بالتعاون مع البوسنة والهرسك والجبل الأســـود، ولكن عندما يتعلق الأمر بالتعاون مع صـــربيا، لم يحرز حتى الآن أي تقدم حقيقي في حل هذه المســـألة المفتوحة. ونأمل أن يكون الاجتماع الذي عقد مؤخرا لكبار الموظفين المســـؤولين عن البحث عن المفقودين في كرواتيا وصربيا خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تعاون ثنائي أكثر جدوى بشأن هذا الموضوع.

وتظل كرواتيا مؤيدا قويا لآليات العدالة الجنائية الدولية، وتعتقد أن الآلية وغيرها من المحاكم الدولية تشكل حجر الزاوية الحاسم للنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للعمل المتبقي للآلية، على أمل أن يتم تحقيق العدالة التي طال انتظارها في القضـــايا المتبقية في القريب العاجل.

المرفق 21

بيان الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة، فالنتاين روغوابيزا

أشكر الرئيس أغيوس والمدعي العام براميرتس على إحاطتهيما المفيدتين. ونقدر التعاون الحسن بين الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحاكم الجنائية وحكومة رواندا. وتعدُّ الإحاطة الإعلامية اليوم، كما كانت في السابق، تذكيرا لمجلس الأمن بأن الضحايا ما زالوا ينتظرون العدالة.

تحيط حكومة رواندا علما بنقل السيد كابوغا إلى الآلية ومثوله لأول مرة أمام المحكمة. الآن، وبعد أن أصبح السيد كابوغا في عهدة الآلية، تتوقع رواندا من المحكمة اتخاذ إجراءات فعالة وأن تبدأ المحاكمة وتنتهي بسرعة لتحقيق العدالة في نهاية المطاف بعد 26 عاما من الإبادة الجماعية بحق التوتسي في رواندا و 23 عاما بعد أن وجهت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الاتهام للسيد كابوغا في عام 1997.

ما برحت التقارير التي قدمتها الآلية إلى مجلس الأمن في العامين الماضيين تشير بانتظام إلى عدم تعاون بعض الدول الأعضاء مع مكتب المدعي العام في القبض على الهاربين المتبقين المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وهو ما كلف المجلس المحكمة بإحضارهم إلى العدالة. ومن المقلق للغاية أن بعض الدول الأعضاء لا تزال تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون مع الآلية في تقديم الهاربين من مرتكبي الإبادة الجماعية إلى العدالة. وقد كافح مكتب المدعي العام للحصول على تعاون الدول الأعضاء في القبض على الهاربين حتى عندما تكون هناك أدلة واضحة على وجودهم في تلك البلدان. ولن تتسم التصريحات المتعلقة بالالتزام بالقانون الدولي والعدالة بالمصداقية ما لم تقترن بالفعل. ولن تكل رواندا في السعي إلى تحقيق العدالة لأكثر من مليون نسمة قتلوا خلال الإبادة الجماعية بحق التوتسي في عام 1994.

وهناك مسألتان أخريان في تقرير الآلية تستدعيان اهتمام المجلس.

فيما يتعلق بمسألة إنكار الإبادة الجماعية، ما برح مكتب المدعي العام يبلّغ بانتظام عن إنكارها. وقد أعربت المحكمة عن قلقها البالغ في هذا الصدد ودعت المجلس إلى إيلاء اهتمام عاجل لتلك المسائل. ويجب على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لإدانة إنكار الإبادة الجماعية ومساءلة حالات انتهاك حرمة المحكمة ومحاولات تحريف شهادات الشهود.

وأخيرا، لا تتفق رواندا مع الوصف الوارد في تقرير الرئيس بشأن مسألة إعادة توطين الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم أو المفرج عنهم. يقول التقرير:

> ”من المؤسف أن مشكلة إعادة توطين الأشخاص التسعة المقيمين حاليا في أروشا والذين تمت تبرئتهم وأفرج عنهم، ولا يستطيعون العودة إلى بلدهم الذي يحملون جنسيته أو يخشون العودة إليه، ما زالت دون حل. وتشكل المعضلة الراهنة أزمة إنسانية تؤثر تأثيراً عميقاً على حقوقهم“.

إن توصيف ”الأزمة الإنسانية“ في إشارة إلى تسعة رجال طلقاء يعيشون بشكل مريح في فلل يدفع ثمنها المجتمع الدولي، في منطقة سكنية في مدينة أروشا السياحية – بما في ذلك خدمات التنظيف والطهي والاتصال وجميع خدمات الإقامة، فضلا عن حرية التنقل والزيارات – أمر ينطوي على إساءة.

وتود رواندا أن تذكّر المجلس بأن الحكومة أوضحت باستمرار، في جميع الاجتماعات مع رؤساء المحكمة، أن الروانديين التسعة الذين برأتهم المحكمة وأفرجت عنهم ومنحتهم حرية العودة والعيش في رواندا إذا رغبوا في ذلك. وإذا قرروا ذلك، فإنهم لن يكونوا بالتأكيد أول روانديين يعودون إلى رواندا ويعيشون مع

جميع الروانديين الآخرين في التمتع بحقوقهم الكاملة. وقد كان هذا هو الحال بالنسبة لمئات الآلاف من الروانديين واللاجئين السابقين والمقاتلين والمدانين السابقين في جرائم الإبادة الجماعية الذين يعيشون اليوم بسلام جنبا إلى جنب مع الناجين من تلك الجرائم. وهذا دليل على نجاح سياسة رواندا المتعلقة بالوحدة والمصالحة.

بيد أن قرار العودة إلى رواندا يظل من شأنهم هم. أما إذا كانوا يرغبون في العيش في بلدان أخرى، فذلك حقهم تماما أيضا، وينبغي أن يطلبوا اللجوء في البلد الذي يختارونه، كما هو الحال بالنسبة لكل طالب لجوء. ولكن ما نشك فيه إلى حد كبير هو لماذا ما يزال هؤلاء الأشخاص التسعة الطلقاء اليوم وليست لديهم إجراءات جارية تتخذها المحكمة عبئا على المجتمع الدولي.